الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت-الاحد

26-25-24 **رجب** 1435 –25-24-23 **مايو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11
حقوق الإنسان فى العالم	35

عسير.. "حقوق الإنسان" تعيد طفلا إلى أمه

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=188904&CategoryID=3

أبها: سلمان عسكر

أعاد فرع "جمعية حقوق الإنسان" بمنطقة عسير طفلا يبلغ من العمر أربع سنوات لوالدته التي تقيم في محافظة النماص.

وقال المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور على بن عيسى الشعبي، "إن القصة بدأت بحضور والدة الطفل لفرع الجمعية بعسير مطالبة بإعادة طفلها الذي أخذه أقاربه بهدف قضاء بعض الوقت للتعرف على عائلته ثم إعادته لها، ولم يفعل ذلك، فكثفت الجمعية جهودها بالتنسيق مع الجهات المعنية، وأعيد الصغير لوالدته بعد 15 يوما من الشكوى". وأضاف أن "الجمعية تحرص على التواصل مع الأسر في القضايا الأسرية، وتوفير ما يحقق الاستقرار الأسري"، مبدياً شكره للجهات المعنية التي تعاونت مع فرع الجمعية في إعادة الطفل.

توعية المعاقين وأهاليهم من أولويات "حقوق الإنسان"

عنف في محيط الأسرة

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/05/23/1147292

الدمام – سحر الشهري

يتراوح الوعي الأسري والمجتمعي بشكل عام تجاه الطفل المعاق بين الجهل الكلي لحقوقه وتجاهلها، وبين الرعاية الواجبة وسلب الحقوق بشكل كلي.. بينما يتفق أغلب الاختصاصيين والمعالجين النفسيين على أن هناك نقصاً حاداً في المجتمع بشأن كيفية التعامل مع هذه الشريحة المهمة.. وعلى وجود نقص واضح في وسائل التوعية المتنوعة في الوقت الذي هي مطلوبة بشكل جاد وسريع إذا أضفنا لها فقراً واضحاً في سن القوانين المتعلقة بحفظ حقوقهم.

«الشرق» ناقشت هذه القضية مع مختصين.

توعية الأسر

بداية، يقول عضو جمعية الأطفال المعاقين الدكتور بدر بن فارس الحمد: العنف ضد الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يأخذ أشكالاً مختلفة، ولحماية الطفل المعاق لابد من توعية الأسر بتلك الأشكال فهي المسؤولة في المقام الأول عن حماية الطفل، وتتمثل أشكال العنف في التالي:

الإساءة الجسدية: وتتمثل في إيجاد إصابات غير عرضية على جسم الطفل المساء إليه كالحروق والرضوض والكدمات...

الإساءة الجنسية: وقد عُرِّف الاستغلال الجنسي من قِبَل منظمة الصحة العالمية في عام 1986م على أنه «استخدام الطفل بطريقة غير مشروعة بهدف الحصول على اللذة الجنسية».

الإساءة القائمة على الإهمال: وهذه تنطوي وبشكل كبير على إخفاق الوالدين في التنشئة والتربية السليمة لأطفالهم في توفير المتطلبات الأساسية لنمو وتطور أبنائهم.

الحرمان العاطفي

وأضاف الحمد قائلاً: كذلك الإهمال أو الحرمان العاطفي، وهذا يعني أن بعض الأسر لا تزال تعيش بعض الآثار النفسية لولادة طفل معاق يطلق عليها مرحلة النكران إما للطفل بشكل عام أو لإعاقته.

وقال: هنالك عوامل مختلفة تجعل هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للعنف، فهناك عوامل ترتبط بالإطار الاجتماعي، والبيئي، وعوامل ترتبط بالطفل ذاته، ويتمثل الإطار الاجتماعي في ثقافة الأسرة ونظرتها للعنف باعتباره سلوكاً عادياً، وأن مثل هذه الممارسات ليست عنفاً كونها ارتبطت بتلك الثقافة، كذلك مشاهدة السينما والأفلام ذات الطابع العنيف والألعاب الحديثة، قد يجعل الأمر عادياً وطبيعياً بالنسبة لهم.

العوامل الاجتماعية

أما العوامل الاجتماعية فيأتي على رأسها التفكك الأسري أو التصدع داخل الأسرة الناتج عن قصور في بناء الأسرة، الذي يأخذ أشكالاً مختلفة مثل الطلاق أو النزاع المستمر بين الأبوين أو غياب أحد الوالدين، كذلك كبر حجم الأسرة أو الظروف الاقتصادية الصعبة مثل الفقر أو بطالة الأب، كذلك جهل الوالدين بأساليب التربية السليمة أو الضغوط النفسية التي يعاني منها الوالدان أو أحدهما، كذلك الوالدان اللذان مورس ضدهما العنف في صغرهما فتتكون لديهم مشاعر سلبية وميول عدوانية تجاه أطفالهما.

تقدير الذات

ويتابع الحمد قائلاً: أما العوامل المرتبطة بالطفل نفسه فقد تكون بسبب وجود أمراض لدى الطفل أو ضعف الثقة بالنفس وعدم تقديره ذاته، أو خوف الطفل بوجه عام أو عدم إدراكه الواقع الاجتماعي والثقافي أو عدم معرفته لما هو صحيح أو خطأ.

العنف ضد الأطفال

وأضاف: من الظواهر التي بدأنا نسمع عنها كثيراً في هذه الأيام ظاهرة العنف ضد الأطفال بشكل عام والمعاقين منهم بشكل خاص، قد يظن البعض أن مجتمعنا يخلو من مثل هذه الحالات، ولكنها مع الأسف الشديد موجودة وآخذة في الانتشار، صحيح أنها ليست بذلك الكم الكبير الموجود عن دول أخرى، ولكن ذلك لا يمنع من أن نلفت الأنظار إلى وجود هذا الأمر في مجتمعنا، وما تلك الحوادث المتكررة التي نسمعها بين فترة وأخرى لقصص العنف التي يتعرض لها المعاقون سواء من أقاربهم أو من هم في دور الرعاية وما نسمعه من بعض الأطباء في أقسام طوارئ الأطفال إلا دليل على وجود مثل هذه الظاهرة.

أشكال العنف

وقال: أما أماكن حدوث هذه الإساءة فهي متعددة ابتداء بالمنزل حيث الوالدين، فنجد الطفل صاحب الإعاقة كثيراً ما يتعرض للعنف والاضطهاد داخل محيط أسرته، ولعل من أسباب ذلك عدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم والتصدي لذلك العنف، ومن الأماكن التي يتعرض فيها الأطفال المعاقون للعنف المؤسسات التعليمية أو دور الرعاية والحضانة، التي من المفترض أن يكون دورها ودور القائمين عليها هو رعاية هؤلاء والاهتمام بهم، ولكن لقلة المختصين العاملين في مثل هذه الدور ولضيق نفس بعضهم نجدهم يلجأون إلى العنف في التعامل مع مثل هذه الحالات التي قد يكون من الصعب عليها أن تستوعب الأوامر والتعليمات بشكل سريع ومباشر مثل الحالات السليمة. وقد يسهم المجتمع في مثل هذا الأمر من خلال قلة الاهتمام بمثل هذه الشريحة ونبذهم وإشعارهم بأنهم عالة على المجتمع وأنهم حمل ثقيل عليه، ما يولد آثاراً نفسية على هؤلاء الأطفال.

آثار العنف

قد يتعرض الطفل المعاق لإساءة جسدية أو نفسية

قد يتعرض الطفل المعاق لإساءة جسدية أو نفسية

أما عن آثار العنف على هؤلاء الأطفال المعاقين، فيرى الحمد أن لها آثاراً مستقبلية على الصحة النفسية والعقلية للطفل، وخاصة إذا كان صاحب إعاقة عقلية فإن سوء المعاملة قد يزيد من سوء حالته وتصبح أكثر تعقيداً.

فمن الآثار ما يظهر بشكل تغيرات سلوكية على ذلك الطفل مثل العدوان على الآخرين وسرعة الغضب والانفعال، وبعضهم قد تعتريه حالة من الخوف والذعر من المجتمع بسبب ما يواجهه منهم من قسوة واضطهاد، إضافة إلى حالات القلق والاكتئاب التي قد يصاب بها بعضهم الآخر.

وقال: من الآثار كذلك انخفاض مستوى الأداء المعرفي والتحصيل الدراسي ومحدودية المهارات الحياتية التي يتمتع بها ذلك الطفل.

منظومة برامج
وعند سؤاله عن كيف نحمي هؤلاء الأطفال المعاقين من العنف؟ أجاب الحمد بقوله: من خلال توعية الآباء والأمهات والمربين حول الآثار المترتبة على العنف، وإقامة عديد من الدورات والندوات التي تتحدث عن حقوق الأطفال المعاقين وما يجب علينا تجاههم، إضافة إلى البرامج التوعوية حول آلية ومهارات التعامل مع الأطفال المعاقين وما هي الوسائل الجيدة في التواصل معهم، كذلك نحتاج إلى برامج توعوية للمجتع تتحدث عن قضايا العنف ضد هؤلاء الأطفال وما آلية التعامل معها.
وضوح القوانين
وقال: نحتاج أيضاً إلى وضوح القوانين والإجراءات التي تتخذ تجاه من يمارس العنف ضد الأطفال بشكل عام والمعاقين منهم بشكل خاص.
بلاغات وشكاوى
من جهتها، كشفت الباحثة القانونية في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إعتماد السنيدي، أن الجمعية تتلقى شكاوى العنف ضد الأطفال، وترد للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنواع من العنف الذي يتعرض لها الطفل (١٨ سنة فما دون) من إساءة جسدية أو نفسية أو جنسية، أو أطفال حُرموا من التعليم ومن أوراقهم الثبوتية، أيضاً حرمان الطفل من رؤية الأم أو الأب أو حجزه أو إهماله، وهو العنف الذي يقع غالباًعلى الطفل المعاق، فقد يهمل والداه أو أحدهما متابعة علاجه أو عدم تمكينه من الحصول على الأجهزة والأدوات التي تتطلبها حالته الصحية، وقد يقوم والداه أو أحدهما بحجز الإعانة المقدمة للطفل من الدولة. مؤكدة أن البلاغات الواردة للجمعية لم تخرج عن هذا الإطار.
الإجراءات الوقائية
وأضافت السنيدي: فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة في هذا الشأن، أولت الجمعية اهتماماً خاصاً لحفظ الطفل المعاق غير القادر على حماية نفسه وصيانة حقوقه وضمان عدم تعرضه للعنف سواء كان عنفاً جسدياً أو نفسياً، أو حرمان الطفل من حاجاته الأساسية (كالملبس والمسكن والحق في الحصول على الرعاية الطبية)، إضافة إلى حرمانه من حقه في التعليم، حيث إن الجمعية تكثف الجهود التي من شأنها وقاية الطفل المعاق من أي انتهاك لحقوقه لضمان بيئة محيطة به خالية من الإساءة والإهمال والعنف، حيث تعمل على توعية الأفراد بحقوقه من خلال ما أصدرته من كتيبات (اتفاقية حقوق الطفل – حقوق الطفل في الإسلام – سلسلة اعرف حقوقك المتضمنة حقوق المعاق سواء كان طفلاً أو شاباً أو امرأة أو مسناً)، إضافة إلى اهتمامها بتوعية الطفل من خلال إصدار مجلة حقوقي التي تحمل شعار (اعرف حقوقك ولونها) التي تُعنى بتثقيف الطفل بحقوقه من خلال الرسم والتلوين والصور التعبيرية والجمل التثقيفية، بالإضافة إلى ملصقات لجذب انتباه الطفل وإكسابه معرفة بحقوقه، إضافة إلى ما تقوم به الجمعية من دورات وبرامج توعوية للأطفال المعاقين وأولياء أمورهم في المدارس، وإقامة الدورات وورش العمل لنشر ثقافة حقوق المعاق بما يضمن حقه في الوقاية والحماية.
أما فيما يتعلق بإجراءات حماية الطفل المعاق من قِبل الجمعية، فقالت السنيدي: نعمل على رصد البلاغات المتضمنة وقوع حالة عنف ضده كون الجمعية جهة رقابية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة في تلقي واستقبال الشكاوى والبلاغات التي قد ترد إلينا من أحد الأقارب أو الجيران أو من المدرسة أو أحد الأبوين أو من الغير، أو من خلال رصد هذه الحالات من وسائل الإعلام المختلفة، كما قد يردها بلاغ من مجهول سواء بالاتصال الهاتفي أو عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني، أو بالحضور الشخصي لمقر الجمعية، وتتم مباشرةً دراسة الحالة والتحقق من وقوع العنف بعدة وسائل، منها الاتصال بشخص قريب من الطفل المعنف إن وُجد، أو بالمدرسة أو بالمستشفى أو بالزيارة والمشاهدة المباشرة، ثم تقوم باتخاذ ما يلزم بشأن الحالة، فتقوم الجمعية بالتنسيق مع إدارة الحماية الاجتماعية ووكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية للقيام بواجبها إذا تطلب الأمر إيواء الحالة، أو إذا كان الضرر قد يلحق بالحالة في حال استمرارية وجودها في المكان نفسه.
متابعة مستمرة
وأضافت قائلة: قد يتطلب الأمر نقل الطفل إلى قريب آخر لضمان عدم تعرضه للأذى، فيتم التنسيق مع الجهات القضائية أو الحاكم الإداري في المنطقة في هذا الشأن بما يضمن عدم استمرار العنف وعدم تكرار وقوع الانتهاك مجدداً بمتابعة الحالة بصفة مستمرة، أما الطفل المعاق الذي يتعرض للحرمان من حصوله على ما يثبت هويته أو حرمانه من حقه في التعليم والتأهيل والرعاية الصحية والإعانة فتعمل الجمعية على إلزام ولي أمره بالقيام بواجباته تجاه ابنه، ومنها إنهاء إجراءات حصول طفله المعاق على حقوقه النظامية، وفي حال عدم التزامه بإنهاء الإجراءات تتم إحالته للجهات التنفيذية لإجباره ومعاقبته والتحقق من استفادة المعاق مما هو مخصص له من إعانات.
نسب العنف

وفيما يتعلق بنسبة العنف ضد الأطفال المعاقين في المملكة، قالت السنيدي: لا توجد لدى الجمعية نسب محددة، ولكن هناك حالات ليست كثيرة ترصدها الجمعية بين الحين والآخر.

زيارات ميدانية

وفيما يتعلق بمراقبة دور الرعاية الاجتماعية من قِبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قالت: استكمالاً لدور الجمعية في وقاية حق الطفل المعاق وحمايته من الانتهاك فالجمعية ممثلة بكافة فروعها تقوم بصفة دورية بزيارات ميدانية رقابية في أماكن وجود الطفل المعاق كالمستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية في كافة مناطق المملكة، وتعمل على رصد كافة السلبيات في الدور ونقاط التحسين، في سبيل حصول هذه الفئة على حقوقها التي تكفلها الدولة وعدم انتهاكها، ورفع الضرر عنها، ورفع تقاريرها وتوجيهاتها للجهات المختصة بتنفيذها.

تسليم أطفال الزوجتين إلى عمهم
إيقاف زوج معنفة مكة وضرتها

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20140523/Con20140523701262.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

أصدرت إمارة منطقة مكة المكرمة أمس الأول، تعليمات لشرطة العاصمة المقدسة، ممثلة في مركز شرطة الكعكية، بإيقاف مواطن وزوجته الثانية للتحقيق معهما في تورطهما في تعنيف الزوجة الأولى (ج، م) بالاعتداء عليها بالضرب المبرح مرات عدة وتقييدها بالسلاسل وقص شعرها، وتركها دون أي مساعدة لأيام عدة، ومن ثم نقلها إلى مستشفى حراء العام بالعاصمة المقدسة في وقت متأخر عن طريق أحد أصدقاء زوجها، بعد أن تم إقناع الضحية من قبل زوجها باتهام شقيقها الوحيد بضربها وسكب المياه الحارة على جسدها حتى يتم علاجها في المستشفى.

وأوضح مسؤول فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان الزايدي أن الجمعية تابعت القضية مع الجهات التي تمت مخاطبتها منذ البداية، وهي إمارة منطقة مكة المكرمة وشرطة العاصمة ممثلة في مركز شرطة الكعكية ومركز الحماية الأسرية التابع للشؤون الاجتماعية بمكة، وتم تكليف محامية من قبل الجمعية لمتابعة سير القضية ومرافقة الضحية في التحقيقات، والإنابة عنها في جلسات المحكمة نظرا للوضع الصحي السيئ الذي تعاني منه بحسب التقرير الطبي الصادر من المستشفى المتابع لحالتها.

فيما ذكرت المحامية المكلفة من قبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أميرة أحمد طه أنه بناء على توجيهات إمارة منطقة مكة المكرمة في قضية موكلتها (ج، م) - 29 عاما - المعتدى عليها من قبل زوجها وزوجته الثانية بالضرب والتعذيب والتأخر في نقلها إلى المستشفى ما تسبب في وقوع العديد من الأضرار النفسية والجسمانية التي أدت إلى تدهور صحتها، زار المحقق الضحية في غرفتها بالمستشفى وتم التحقيق معها للكشف عن ملابسات القضية، مشيرة إلى أن فريقا من البحث الجنائي بعد توجيه الإمارة قبض على الزوج وزوجته الثانية ليلة البارحة، وسجن الزوج في مقر عمله، وإيقاف الزوجة في المؤسسة العامة لرعاية الفتيات؛ استعدادا لعرضهما على هيئة التحقيق والادعاء العام، وجرى تسليم الأطفال من الزوجتين إلى شقيق والدهم بخطاب رسمي، ليتكفل برعايتهم وحمايتهم لحين الانتهاء من التحقيقات.

وأوضحت المحامية طه بأنها حصلت على وكالة شرعية من الضحية لتولي قضيتها للمطالبة بالطلاق ومحاسبة الجانيين على ما ارتكباه من جرم في حقها، وحصولها على التعويض عن الآثار الجسدية والنفسية التي لحقت بها خلال السنوات التي قضتها تحت وطأة العذاب والقهر، مضيفة بأن للزوجة حق الحصول على حضانة أطفالها ونفقتهم عن طريق الاستقطاع من الراتب، كون الأب غير مؤهل لرعايتهم؛ بسبب إدمانه الحبوب المخدرة والاعتداء عليهم بالضرب وسوء المعاملة، ما أدى إلى سوء حالتهم النفسية وشعورهم الدائم بالقلق والخوف وهروب الابن الأكبر (11 عاما) من المنزل عدة أيام بعد أن فشل في كف الأذى عن أمه أثناء محاولته للدفاع عنها بعد أن قام والده بضربها فاضطر للدفاع عنها بالاعتداء عليه بسكين أخطأ في تصويبه لجسد والده الذي تمكن منه وأشبعه ضربا، ما أدى إلى هروبه من المنزل.

فيما ذكرت مسؤولة العلاقات العامة والإعلام بمستشفى حراء العام بالعاصمة المقدسة مكية مجرشي أن المريضة سيتم إخراجها من المستشفى الأسبوع المقبل، وتم تسجيلها ضمن برنامج الرعاية المنزلية، مبينة بأنها تلقى الدعم المعنوي والنفسي واستشعرت المريضة الأمان من خلال ما توفر لها من فريق طبي يباشر الحالة ويعمل على استشفاء الجروح وطبيب نفسي يدعم الجانب النفسي بمتابعة الأخصائية جميلة لتعزيز الجانب النفسي لها.
وأبان رئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة محسن دخيل القحطاني أن اللجنة ستقوم باستقبال الضحية بعد خروجها من المستشفى صباح يوم الأحد ليتم إيداعها في دار الوفاء للحماية الأسرية، مبينا بأنه لم يتم استلام الحالة من قبل لجنة الحماية في الوقت الحالي بسبب وضعها الصحي الذي يتطلب بقاءها تحت الرعاية الطبية فهي تقوم بأخذ محلول وريدي ويتم تغيير ضماد الجروح العميقة والمفتوحة بجسدها في ساعات معينة في اليوم، بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى نقل دم، موضحا بأنه تم إنهاء جميع إجراءات استقبالها في الدار، كما أفاد بأنهم بعثوا خطابا عاجلا إلى مركز الشرطة وتم تزويد مدير شرطة المنطقة بنسخة منه، بالإضافة إلى إمارة المنطقة، بالعنف الجسدي والنفسي الذي طال الضحية، بالإضافة إلى تهديد زوجها لها لاتخاذ الإجراءات اللازمة في القضية.

جمعية حقوق الإنسان بالمملكة تدين الفيتو الروسي والصيني

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 رجب 1435هـ - 24 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/938399

دانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اعتراض روسيا والصين على مشروع قرار مجلس الامن تحويل ملف انتهاكات النظام السوري وجرائمه ضد الانسانية الى المحكمة الجنائية الدولية.
وقال الدكتور صالح بن محمد الخثلان نائب رئيس الجمعية إن هذا الموقف غير الأخلاقي لا يمكن تبريره على الإطلاق، ويؤكد أنه لا يمكن المراهنة على روسيا والصين كقوى كبرى للعب دور ايجابي في القضايا الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وذكر الدكتور الخثلان أن تصويت موسكو وبكين السلبي يمنح النظام السوري دعماً في الاستمرار بجرائمه ضد الانسانية، كما يبعث برسائل سلبية أن المجتمع الدولي عاجز عن توفير الحماية للابرياء. ودعت الجمعية المجتمع الدولي الى انشاء محكمة جنايات دولية خاصة لمحاكمة جميع مجرمي الحرب في الصراع في سورية كبديل عن المحكمة الجنائية الدولية بعد تعطيل روسيا والصين لهذا الخيار. وقال إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ستعمل على التواصل مع الجمعيات والمنظمات الحقوقية العربية لإصدار بيان إدانة للموقف الروسي والصيني.

×صغيرة شراحيلي÷.. مواطنة تنتظر صدور بطاقة أحوالها منذ 9 سنوات حقوق الإنسان: تلك القضايا يجب التعامل معها بشكل عاجل

المصدر: جريدة المدنة السبت 25 رجب 1435هـ - 24 مايو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/05/23/1147292

اضغط هنا

تحرير - داوود الكثيري - جدة كاميرا - منصور البلوي
تواجه المواطنة»صغيرة شراحيلي».. عقبة كبيرة في حياتها منذ حوالي 9 سنوات حرمتها، من التمتع بأبسط حقوقها كمواطنة من العلاج والتعليم والتنقل، وذلك بسبب عدم حصولها على الهوية الوطنية.
وتقول صغيرة شراحيلي: «تزوجت من رجل يمني منذ نحو 30 عاما، وكان ثمرة ذلك الزواج إنجاب 9 أبناء، توفي منهم واحد، وبقي 8، وقد أهمل في إضافتهم واستخراج أوراق ثبوتية لهم، وفي أثناء أزمة الخليج، سافر إلى اليمن، ثم توفي فيها، لتبدأ بعدها سلسة من المعاناة التي لا تنتهي، ولسوء حظي لم أقم أيضا باستخراج بطاقة أحوال لي، فذهبت إلى شيخ القبيلة لاستخراج مشهد يثبت بأني سعودية الأصل والمنشأ ومن أفراد قبيلة بني شراحيل، وأنه ليس لي أقارب إلا أولاد عمي، فأعطاني ما يثبت ذلك».
وتضيف شراحيلي:» نحن الآن مجهولي الهوية، وقد تقدمت بطلب إثبات هويتي وأحيلت المعاملة إلى جهة أحوال صامطة برقم 36467 بتاريخ 1426 هـ، أي مضى عليها 9 سنوات، ولا زالت حتى يومنا هذا لدى الإدارة العامة للجنسية، ولا نستطيع السفر لجازان للمراجعة لكبر سني وعدم وجود إثبات، أو محرم لديه هوية، وتواصل شراحيلي شرح معاناتها بقولها:» ولعدم جود إثبات، لم يستطع أبنائي إكمال دراستهم، فيما البعض الآخر لم يلتحقوا بالدراسة أساسا» مشيرة إلى أنهم يعتمدون على ما يجود به أهل الخير عليهم في مصاريفهم، أما الضمان الاجتماعي فقد رفض صرف أي مبلغ دون تقديم ما يثبت هويتي، ومثلها فعلت الجمعيات الخيرية».
وناشدت شراحيلي المسئولين النظر إليها بعين الشفقة والرحمة لإنهاء معاناتها بتسلمها بطاقة الأحوال الخاصة بها وذلك حسب مشهد شيخ القبيلة، وإعانتها وأبنائها على الحياة الكريمة».
من جهته أوضح مصدر مطلع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن مثل هذه القضايا يجب التعامل معها بشكل عاجل، إذ تتطلب تقديم كل الأوراق وصور من المعاملات، إضافة إلى ما يثبت سعوديتها، وتتولى الجمعية مخاطبة الجهات المعنية لإنهاء ظروف المواطنة».

"البهكلي": الناتجة من السرعة وضيق الطرق والمطبات وما شابهها "حقوق الإنسان" تطلب موافاتها بتقارير الحوادث لمقاضاة المقصّرين

المصدر: جريدة سبق الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://sabq.org/wjbgde

فهد كاملي- سبق- جازان:
طالب المشرف العام علي فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان الدكتور احمد البهكلي جميع من لديه تقارير عن الحوادث المروريه بارسالها اليه؛ كي يتمكن من رفع القضيه التي اعلنها مسبقاً لمقاضاه ثلاث جهات حكوميه، هي "اداره الطرق والمواصلات، اداره المرور واداره امن الطرق بجازان"؛ وذلك علي خلفيه تساهلها فيما يحدث بالمنطقه من حوادث مميته يومياً. وقال "البهكلي": انني جاد في عزمي علي مقاضاه الجهات المقصره، واطلب من الجميع، ممن لديه اي تقرير عن الحوادث التي كان سببها تقصير الجهات المعنيه، ان يتم ارسالها لارفاقها ضمن القضيه. وشرح "البهكلي" انواع الحوادث التي يعتزم مقاضاه الجهات المقصره عنها، وهي التي تثبت باسباب كالسرعه وضيق الطريق والمطبات والحفر والتحويل المفاجئ من دون تحذير وتهالك السيارات. وتابع: لتزويد المشرف العام علي فرع الجمعيه الوطنيه لحقوق الانسان بجازان بتقارير الحوادث الفاكس 0173173344 الايميل: abahkali1@gmail.com ص.ب: 476 جازان 45142.

والدتها أكدت: أنتِ لست ابنتي .. والدها أغلق هواتفه واختفى

غالية تسأل بعد 40 عاما: من أنا ؟

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140523/Con20140523701259.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

ظلت غالية طوال 40 عاما تعاني وتسأل كل من يصادفها من قريباتها من أنا ولا تجد غير صدى صوتها وسؤالها.. حيث إنها بلغت الأربعين من عمرها ولم تتزوج بعد، تركها والدها مع والدتها بعد خروجها للدنيا مباشرة وعاد إلى بلده في اليمن فيما بقيت هي مع والدتها .. ولها أخوات غير شقيقات.

مقطوعة من شجرة

تقول غالية إنها نضجت وكبرت قليلا لتسمع من أخواتها أنها مقطوعة من شجرة وعندما تسأل أمها يختلف ردها في كل مرة، تارة تنفي وتارة أخرى تؤكد، ليس ذلك فحسب.. أحيانا تقول إنني ابنة امرأة أخرى وأن والدي هو من جاء بي إلى المنزل كي تتولى الأسرة تربيتي فأصبحت في حالة شتات لا أعلم من أكون برغم حوزتي لورقة تثبت أنني ابنة مواطنة من أب أجنبي، الأمر الذي زاد من حيرتي، أريد أن أعرف من أكون ؟ والدتي كبيرة في السن وأخشى أن ينتهي أملي في معرفة هويتي برحيلها.

أنتِ لست ابنتي

تواصل غالية وتضيف: عندما بلغت 25 عاما خضعت للعلاج في أحد المستشفيات إثر عملية انتحار فاشلة أقدمت عليها بسبب تردي حالتي النفسية. وأثناء زيارة إحدى قريبات أمي فوجئت بها تعاتبها: «أخذتيها من الشارع لتعتني بها لا لتتعذبي بسببها».. أصبت بالدهشة مما سمعت فبدأت أبحث عن الحقيقة ومضيت إلى قريبة لأسالها عما سمعت فذكرت لي أن والدي جلبني من الشارع وطالب أمك بتربيتك والإحسان إليك.. سريعا عدت إلى أمي ورجوتها أن تقول الحقيقة فردت بشكل قاطع «أنت لست ابنتي وأبوك رماك عندي».. وبعد هذه الحقيقة المريرة بحثت عن الحقيقة لأكثر من 15 عاما افتش عن والدي في البلد الذي يعيش فيه وبعد عناء طويل توصلت إليه وسألته عن هويتي فأخبرني أنني ابنته وأن من أعيش معها هي والدتي فعلا وشرحت ما سمعته من والدتي لي ونفى الأمر وحاولت بعدها التواصل معه مجددا فأغلق هواتفه واختفى.

ساهر يضاعف الأوجاع

غالية مولودة في 28/ 11/ 1391هـ من أم سعودية وأب يمني، هكذا تقول أوراقها وهويتها التي استخرجتها لها والدتها قبل سنوات طويلة لحين استصدار إقامة لها وتقول غالية إنها حاولت الحصول على إقامة لكنها اصطدمت بغرامة تأخير بقيمة 16 ألف ريال فاضطرت للعمل في أحد المستوصفات الطبية بأجر لا يزيد على 1500 ريال بغرض تدبير مبلغ الغرامة وعند محاولتها للسداد فوجئت بغرامات ومخالفات مرور على سائق والدتها ووقفت عاجزة.. لم تقف المصاعب عند هذا الحد -كما تقول غالية- فقد تعرضت إلى شكاوى من أخواتها منها أن أحدى أخواتها أقرضتها مبلغا من المال فعادت تطالبها بسدادها فورا وأحضرت سجانات إلى المنزل -حسب أقوالها- فاضطرت إلى الهرب من منزل والدتها.

فاعلة خير

تقول غالية إنها تعيش الآن مع فاعلة خير على علم بمشكلتها وقد نصحتها برفع الأمر إلى حقوق الإنسان لكنها لا تنوي ذلك حتى لا تسبب ضررا لفاعلة الخير التي وفرت لها المأوى والمعيشة وترغب في تدخل الشؤون الاجتماعية لتدبير منزل لها ومتابعة قضيتها إلى النهاية. وتضيف أنها عدلت الفكرة وتقدمت ببلاغ إلى هيئة حقوق الإنسان في منطقة الرياض مطالبة بتدبير سكن لها مع توكيل محام يتولى عنها المرافعة وعززت مسعاها بتقديم طلب إثبات نسب أمام المحكمة وكف الأذى عنها -طبقا لأقوالها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

رفعاً للحرج.. مطالبات أمنية وقانونية بتوظيف المرأة "محققة"

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 رجب 1435هـ - 24 مايو 2014م
اضغط هنا

الخرج - نورا الحناكي

طالب اختصاصيون في القضايا الأمنية والقانون بتوظيف المرأة السعودية على وظيفة «محققة» في الجهات الأمنية، بهدف رفع الحرج عن المرأة أثناء التحقيق، لاسيما في القضايا الحساسة، مثل الاغتصاب والتحرش. وفي حين يقتصر عمل المرأة في القطاعات الأمنية حالياً على وظائف محدودة، مثل السجانات والمفتشات، شددوا في حديثهم إلى «الحياة» على ضرورة تأهيل المرأة وإلحاقها بدورات متخصصة قبل التوسع في توظيفها في أقسام معنية بالمرأة ضمن الجهات الأمنية. وتواجه الجهات الأمنية صعوبات أثناء التحقيق في القضايا التي تكون المرأة طرفاً، لاسيما إذا كانت المرأة ضحية جرائم اغتصاب أو تحرش، خصوصاً أن المحققين يحتاجون إلى معرفة أدق بالتفاصيل التي تتحرج المرأة من روايتها أمام محقق رجل، ما يؤثر في سير القضايا - بحسب مصدر مطلع - في ظروف التحقيقات بالجهات الأمنية تحدث إلى «الحياة»، لافتاً إلى أن وجود امرأة متخصصة في التحقيق تعمل لدى الجهات الأمنية سيزيل كثيراً من الصعوبات والعراقيل.

ويروي المصدر (فضّل عدم ذكر اسمه) أن امتناع إحدى الضحايا من البوح بتفاصيل حادثة اعتداء عليها اضطر رجال التحقيق إلى طلب المساعدة من مأمورة التحري، لمناقشة الضحية ولعب دور الوسيط للحصول على معلومات أكثر، مشيراً إلى أن وجود «محققة» يغني عن حضور ولي الأمر أو رجل الهيئة، وهو حضور يزيد من حرج المرأة الضحية.

من جهتها، اعتبرت عضو مجلس الشورى الدكتورة ثريا العريض أن خوض المرأة للمجال الأمني وتأهيلها في هذا الجانب «ضرورة أمنية ملحة»، وقالت لـ«الحياة»: «في الوقت الذي لا تستطيع فيه المعتدى عليها الإبلاغ عن تعرضها للاعتداء بشتى أنواعه، خصوصاً أن الجهات الأمنية وأقسام الشرطة تطلب حضور ولي الأمر الذي هو نفسه في بعض الحالات الخصم، الذي تحاول التبليغ عنه». وأضافت: «أكثر من ذلك أن بعض أقسام الشرطة تتجاهل البلاغات الأنثوية في بعض الأحيان، باعتبارها تتناول مشكلات خاصة تصنف بأنها شؤون أسرية، يصعب على المحقق الرجل التفاهم والتحاور حولها مع امرأة». مشيرة إلى أن المرأة لا تلجأ عادة إلى الشرطة أو القضاء إلا إذا وصل الاعتداء عليها مرحلة لا تحتمل، كما أن شكواها لا تؤخذ بجدية في كثير من الحالات - بحسب العريض -.

لذا طالبت العريض بتعيين نساء في مهنة «محققة» وفي وظائف أخرى في الجهات الأمنية، ما سيسهم في تسهيل عملية التحقيق من دون الحاجة إلى حضور ولي الأمر.

واستشهدت بحادثة تعذيب أب لابنته الطفلة التي تعرضت مراراً لضرب مبرح حتى فارقت الحياة، وقالت عن تلك الحادثة: «على رغم البلاغات المتعددة التي قدمتها جدة الفتاة للشرطة سلفاً عن عنف ابنها لابنته، وطالبت من خلالها إنقاذ حياة حفيدتها من عدوانية والدها، إلا أن الشرطة لم تسجل بلاغاتها أو على الأقل تتأكد من صدقيته، حتى فارقت الحياة».

ونصحت العريض بفتح أقسام نسائية في كليات أمنية متخصصة، لتأهيل المرأة وتدريبها قبل إلحاقها بالعمل، مؤكدة أن عملها «محققة» ضمن فريق عمل متكامل سيضمن الشفافية والحيادية في تسلم وتسجيل البلاغ وصياغة المحضر، إضافة إلى نوعية الأسئلة الموجهة إلى المرأة المدعية، ما يسهم في تسجيل الواقعة بلا تحيز. وأضافت: «لا تميل المرأة إلى البوح في قضاياها الحساسة إلا لامرأة مثلها، بخاصة في ما يتعلق بتفاصيل العنف الجسدي». ووصفت العريض عمل المرأة في المجالات الأمنية التخصصية بـ«المهم»، لترسيخ العدالة والتوازن الأمني في المجتمع.

وفي ما يتعلق بدور المرأة في عملها الأمني، قالت: «دورها مزدوج بصفتها مواطنة وموظفة وأماً. وعلى رغم أن مفهوم الأمن أعم وأشمل من الجانب العسكري الخالص، إذ تشمل جوانبه الأمن الفكري والجسدي والاجتماعي والصحي الفردي والمجتمعي، إلا أن النظرة التقليدية وأعراف المجتمع تختزل دور المرأة، وتبقيها في دور الفئة المفتقدة لقدرة حماية نفسها من الضيم، وبالتالي تتولد المشاعر السلبية الغاضبة وتصير مصدر تهديد للأمن الوطني». لذا تعتبر العريض أن من الضروري توعية المرأة وتثقيفها بدورها في حفظ الأمن والاستقرار، سواء أكانت تعمل في المجال الأمني أم في دورها باعتبارها أماً تقوم على تنشئة أبنائها وتثقيفهم بالتعايش المبني على احترام حقوقهم وحقوق الآخرين ورفض العنف.

وكانت عضو مجلس الشورى السعودي ثريا العريض تطرقت أخيراً أثناء مشاركتها في مؤتمر الأمن الوطني والاستراتيجي لدول الخليج إلى دور المرأة في المحافظة على الأمن المجتمعي والاستقرار الأسري، من خلال مؤتمرات برنامج الأمان الأسري الأسبق، داعية إلى ضرورة توظيف نساء في أقسام التحقيق في الشُرط، والإشكال الذي تواجهه المرأة في عدم اكتراث الشرطة ببلاغاتها، بحجة أن «التعامل مع المرأة صعب».
وأيد هذا الطرح المستشار القانوني أحمد العثمان، واعتبر في حديث إلى «الحياة» أن عمل المرأة في مهنة «محققة» سيخدمها، مشيراً إلى ضرورة أن يسبق توظيفها إلحاقها بكليات أمنية متخصصة تسهم في تأهيلها، غير أنه اشترط أن يكون عملها مختصاً بالقضايا النسائية لاحقاً، كما أن إيجابياته ستشمل حفاظها على حقوقها.

"الشورى" يناقش تحسين جودة "الخدمات الإسعافية" وتفعيل نظام رعاية المعوقين ..غداً

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 رجب 1435هـ - 24 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ41 التي يعقدها غداً (الإثنين)، تقرير لجنة الشؤون المالية في شأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي 1434هـ - 1435هـ، كما يناقش جودة تحسين الخدمات الإسعافية.
كما يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة في شأن مقترح مشروع نظام الخدمات الإسعافية والمسعفين في المملكة العربية السعودية، المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي، استناداً إلى المادة (23) من نظام مجلس الشورى. وأوصت اللجنة بالموافقة على ملاءمة درس المقترح المكون من 27 مادة، ويهدف إلى تحسين جودة الخدمات الإسعافية، ووضع الإطار التنظيمي لممارسة الخدمات الإسعافية، وللعاملين في مجالها.
كما تنص مواد المقترح على دعم برامج التدريب، وتوعية المجتمع بجوانب الخدمة الإسعافية، وتحدد المواد الجزاءات المتعلقة بالخدمة عند المخالفة، ضماناً لجودة الخدمة وتعزيز سلامة المرضى.
ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مقترح تعديل المواد الثانية والثامنة والـ11، ومن نظام رعاية المعوقين المقدم من أعضاء المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري والدكتورة لطيفة الشعلان والدكتورة منى آل مشيط والدكتورة نهاد الجشي، وكذلك مقترح مشروع تعديل نظام رعاية المعوقين المقدم من عضو المجلس الدكتور ناصر الموسى استناداً إلى المادة (23) من نظام المجلس.
ويهدف المقترح الذي أيدته اللجنة وأوصت بالموافقة على ملاءمة درسها له، إلى تفعيل نظام رعاية المعوقين الذي تم إقراره سابقاً ولم تصدر له لائحة تنفيذية، وتفعيل آليات النظام المتمثلة في المجلس الأعلى لشؤون المعوقين، والأمانة العامة للمجلس، والموازنة المخصصة للمجلس لتتناسب مع متطلبات ذوي الإعاقة في المملكة.
ويدرج المقترح الحقوق القضائية للمعوق، والتي لم تتناولها المادة الثانية من النظام الحالي، الذي نص على أن تكفل الدولة حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل.
وفي موضوع آخر، يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي 1433هـ - 1434هـ.

المحاكم تنظر 659 قضية حرمان سيدات من المستندات الزوجية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
شهدت محاكم المملكة حرمان 659 سيدة من مستندات الزوجية منذ بداية العام الحالي، مما عطل مصالحهن وبقين في أروقة المحاكم، من أجل الحصول على هذه المستندات التي حُرمن منها، وتحتل الرياض الصدارة في معدل تعسف الرجال وحرمان النساء من المستندات الزوجية، إذ بلغ عدد القضايا والمطالبات فيها 162 قضية، تليها جدة بـ 137 قضية وأكد القاضي السابق طالب آل طالب أنه في حال صدور حكم قضائي بتسليم المستندات الزوجية للزوجة، وامتناع الزوج عن هذا الأمر وعدم التنفيذ فإنه يعاقب بالسجن، إضافة إلى أن مخالطة هذه القضية لقضايا الابتزاز، مثل امتناع الزوج عن تسليم المستندات وابتزازه للمرأة بها، يخضعه للمعاقبة وفقاً لجريمة الابتزاز والتي تصنف من الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف، أيضاً تُشدد العقوبة إذا ثبت عبث الزوج بمستندات الزوجة الخاصة وإتلافها.
وأوضح آل طالب أن المستندات الزوجية منها ما هو حق للزوج، مثل بطاقة العائلة وعقد النكاح ونحوه، ومنها ما هو حق للزوجة مثل بطاقتها وصورها الشخصية، فإذا كانت بينهما دعوى أصلية منظورة في المحكمة العامة، هي دعوى طلب فسخ أو خلع أو طلاق فيكون نظر المطالبة بالمستندات من اختصاص المحكمة العامة تبعاً للدعوى المنظورة، وإذا لم يكن بينهما دعوى وإنما تم الطلاق أو الفرقة، فيكون نظر الدعوى من اختصاص المحكمة الجزائية - حالياً -، بخاصة إذا كانت المستندات والأوراق المنقولة حصل عليها الزوج عن غير وجه حق بغصب وحيلة.
وقال إن كان الزوج حصل على المستندات عن طريق مشروع ثم امتنع عن تسليمها، فالاختصاص منعقد للمحكمة العامة وهناك من يقول الجزائية، وما زال هذا الاختصاص مثار جدل بين المهتمين، مضيفاً هناك المستندات المتعلقة بالأبناء مثل شهادات الميلاد والتطعيم وتكون لمن هم في حضانته، وتصنف هذه الدعاوى ضمن دعاوى (استرداد الحيازة) ولها صفة الاستعجال بنص النظام.وأوضح آل طالب أن منع السيدة من المستندات الزوجية نظمها نظام المرافعات الشرعية في الدعاوى المتعلقة بالمستندات، وتصنف هذه الدعاوى ضمن دعوى منع التعرض للحيازة، ودعوى استردادها، فإذا رفعت بدعوى مستقلة قبل رفع الدعوى الأصلية في الموضوع، تختص بنظرها المحكمة الجزائية، أما إذا رفعت هذه الدعوى مع الدعوى الأصلية، أو بعد رفعها كطلب عارض فتنظرها المحكمة المختصة بنظر الدعوى الأصلية في الموضوع فيختص النظر في دعوى منع التعرض للحيازة، ودعوى استردادها لها صفة الاستعجال.

1351 قضية "عنف أسري" في 7 أشهر تشمل الضرب والاغتصاب و"العقوق"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

يشير إحصاء حديث إلى أن المحاكم السعودية نظرت خلال الأشهر السبعة المنقضية من العام الهجري الحالي 1351 قضية عنف أسري، أعلاها في الرياض (305 قضايا) تليها جدة (210 قضايا)، ثم مكة المكرمة (206 قضايا). وتشمل القضايا وفقاً للإحصاء العدلي (اطلعت عليه «الحياة») الضرب، والاغتصاب، والحبس، والإهانة، والإهمال، وعقوق الوالدين. وعلمت «الحياة» أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى قرر تفعيل التنسيق بين وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية في شأن قضايا العنف الأسري. وخصصت وزارة العدل موظفين ليكونوا همزة وصل بين القضاة وجهاز الحماية الأسرية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية. (للمزيد).
وقالت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن وزير العدل وجّه المحاكم بإبلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية عن قضايا العنف الأسري التي تنظرها عبر بريد إلكتروني خصصته وزارة الشؤون الاجتماعية، إثر مخاطبات بين الجانبين، عرضت خلالها وزارة الشؤون الاجتماعية مساندتها العاجلة، وفقاً لمسؤولياتها في توفير الحماية الاجتماعية للمرأة والطفل، في نطاق إجراءات حماية تقتضي السرعة والسرية. وأكدت مصادر عدلية لـ«الحياة» أن وزارة العدل كرّست موظفين مختصين في الخدمة الاجتماعية، ومدربين في أقسام الصلح ومكاتب الخدمة الاجتماعية، للعمل في محاكمها، للتعامل مع بلاغات العنف الأسري. وأشارت إلى أن مهمات الموظفين متابعة حالات العنف مع القضاة، ويتولون الإبلاغ عنها بالتواصل مع الجهاز المختص في وزارة الشؤون الاجتماعية، موضحة أن «العدل» تعمل على ذلك وفقاً لبرنامجها للحماية من حالات العنف، الذي حددت له آليات وإجراءات مهنية داخل المحاكم، وانطلاقاً من تطبيق نظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية. وكشفت أن وزارة العدل تنتظر الموافقة على دراسة عدلية رفعت إلى المقام السامي، تتضمن تقنيناً لكل ما يتعلق بالحماية الأسرية، وتمنح القاضي سلطة أوسع في التعامل مع حالات العنف الأسري.

في تأكيد قراره الذي لم تنفذه "التأمينات" منذ 7 سنوات..!

"الشورى" يطالب ببرنامج إسكان للموظفين السعوديين في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/937959

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
طالبت لجنة الإدارة والموارد البشرية بالشورى التأمينات الاجتماعية بتنفيذ قرار المجلس الذي دعا المؤسسة إلى تطبيق برنامج إسكان لموظفي القطاع الخاص السعودي مماثل لبرنامج المؤسسة العامة للتقاعد من خلال برنامج» مساكن»، وبينت اللجنة أنها لم تجد في التقرير أي إشارة حول هذا القرار الذي مر على صدوره نحو 7 سنوات.
ولاحظت لجنة الإدارة لدى دراستها لتقرير التأمينات الاجتماعية للعام المالي341435، خلوه من تفاصيل تذكر عن استثمارات المؤسسة الخارجية سوى انها تشكل 35% من استثمارات المؤسسة وهي معلومة غير وافية ولا تلقي أضواء كافية حول مجالات الاستثمار ودرجة الأمان أو المخاطرة ومستوى العائد على هذه الاستثمارات، فأكدت اللجنة على قرارها السابق الذي مضى عليه أكثر من 3 سنوات ونص على « تضمين تقارير المؤسسة العامة للتأمينات معلومات وبيانات تفصيلية عن استثماراتها في الخارج على النحو الذي تتبعه بالنسبة لاستثماراتها الداخلية استناداً إلى التزامها بالإفصاح عن نشاطها الاستثماري».
«التأمينات» تتلكأ في كشف تفاصيل استثماراتها الخارجية وتخل بالتزام «الإفصاح»

وأوصت لجنة الموارد البشرية في تقريرها المعروض للمناقشة في جلسة الشورى التي ستعقد الثلاثاء المقبل، بزيادة عدد الوظائف المشغولة بالعنصر النسوي والاستفادة من الوظائف الشاغرة لديها لهذا الغرض.
واوضحت اللجنة بأن الوظائف المشغولة بالنساء لا تشكل 2،1% من مجموع الوظائف المعتمدة بميزانية « التأمينات» لعام التقرير وعددها353 وظيفة، وهي نسبة متدنية جداً ولا تتوافق مع تأكيد الدولة وتوجهاتها بإتاحة مزيد من الفرص الوظيفية المناسبة للعناصر النسوية في حدود الضوابط المرعية، وترى اللجنة أن على المؤسسة زيادة عدد تلك الوظائف والاستفادة من الشواغر ومجموعها 283 وظيفة لأجل هذا الغرض.
وأشارت «الإدارة والموارد البشرية» إلى أن «التأمينات الاجتماعية» شرعت بتشكيل فريق عمل مشترك مع وزارة المالية لتنفيذ مقتضى توجيه المقام السامي في رجب العام الماضي، لتطبيق جميع الأجهزة الحكومية ما ورد في فرع الأخطار المهنية على جميع العاملين لديها الخاضعين لنظام العمل والعمال عن أن يدفع الاشتراك إلى مؤسسة التأمينات عن كل عام، واعتماد حصة الحكومة في التأمينات في ميزانية الجهة التابعة لها العامل ضماناً لسداد هذه الحصة في المواعيد المحددة، وأيضاً تطبيق نظام التأمينات على السعوديين العاملين في الجهات الحكومية غير الخاضعين لنظامي التقاعد المدني والعسكري الذين لم يمتد اليهم التطبيق بعد، وأكدت اللجنة لمجلس الشورى أنها ستتابع مع التأمينات الاجتماعية للتحقق من حله بصورة نهائية.

التربية تقصر التعويض بمائة ألف ريال لحالات الوفاة أو العجز التي حدثت بعد صدور قرار مجلس الوزراء

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/937943

الرياض - راشد السكران
أصدر صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم قراراً يقضي باقتصار التعويض للحالات التي حدثت بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم 78 في5/3/1435ه بمنح الطالب في جميع مراحل التعليم والتدريب تعويضاً قدره (100000) مائة ألف ريال في حالة الوفاة أو العجز ويصرف من وزارة المالية ويشمل التعويض حالتي ذهاب الطالب إلى المدرسة أو التدريب أو عودته منهما، أما الحالات التي تسبق هذا التاريخ فيطبق عليها قرار مجلس الوزراء رقم 228 وتاريخ 18/12/1400ه وفق الضوابط المحددة فيه، وتكون المؤيدات والمستندات المطلوب إرفاقها وفق برقية وزير المالية رقم 4892 وتاريخ 9/6/1435ه لصرف التعويض للطلاب الذين يتعرضون لحوادث بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 78 وتاريخ 5/3/1435ه، حيث ترفق للطلاب المتوفين في الحوادث صورة بطاقة الهوية الوطنية للطالب المتوفى أو صورة من سجل الأسرة لوالده إذا لم يكن لديه بطاقة هوية مستقلة، وصورة من شهادة وفاة الطالب، وصورة من سجل الأسرة لوالد المتوفى، وصورة من حصر الورثة للطالب المتوفى، ووكالات شرعية من جميع الورثة للوكيل الشرعي، وصورة الهوية الوطنية للوكيل الشرعي، وتقرير طبي من المستشفى الذي باشر الحالة وقتها، وأيضاً مشهد من المدرسة يفيد بوقوع الحادث وأن الطالب منتظم بنفس السنة التي وقع فيها الحادث، وأصل محضر الجهة الأمنية التي باشرت الحادث موقع من معدي التقرير ومصادق عليه من مدير الجهة بالمنطقة، أما الطلاب المصابون في الحوادث فيرفق أصل تقرير الدفاع المدني أو الجهة الأمنية التي باشرت الحادث موقع من معدي التقرير ومصادق عليه من مدير الجهة بالمنطقة موضحاً به مكان ووقت وقع الحادث ، وصورة بطاقة الهوية الوطنية للطالب المصاب أو صورة من سجل الأسرة لوالده إذا لم يكن لديه بطاقة هوية مستقلة، وصورة من تقرير المستشفى الذي قام بمعالجة المصاب في حينه، وأصل تقرير الطب الشرعي للمصاب موضحاً فيه نسبة العجز، ومشهد من المدرسة يفيد بوقوع الحادث، وأن الطالب منتظم بنفس السنة التي وقع فيها الحادث.

كما جاء في القرار قيام إدارة التعليم باستكمال المستندات الخاصة بالمعاملة ورفعها كاملة للإدارة العامة لخدمات الطلاب لدراستها وعرضها على وزارة المالية وفق الإجراءات المتبعة.
يأتي ذلك تعقيباً على القرار رقم 35483506 في 5/5/1435ه المبني على موافقة المقام السامي رقم (78) وتاريخ 1435/3/5ه القاضي بتعديل قرار مجلس الوزراء رقم (228) وتاريخ 18/12/1400ه بشأن تعويض الطلاب المتوفين والمصابين، وإشارة للتعميم الوزاري رقم 41/5/30/852/1 وتاريخ 15/9/1402ه المتضمن إجراءات صرف التعويضات .

.. ولذوي الاحتياجات الخاصة في المهرجان نصيب

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/938089

الرياض - أحمد الشمالي
يشارك المئات من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين شاركوا في فعالياته الرياضية والتثقيفية إلى جانب الفعاليات الأخرى بالمهرجان الذي يختتم فعالياته بمتنزه الملك عبدالله بحي الملز.
وشارك عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة في المسابقة الثقافية التي أجراها مركز المروة الترفيهي لزائريه من المعوقين والنساء التي يحصل الفائز فيها على هدية قيمة، كما استمتع آخرون بالمشاركة في لعبة الكرة الطائرة داخل ملعب صغير داخل المعرض. وشهد المعرض إبداعات لأعضاء مركز المروة الترفيهي من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قام النحات راشد الدوسري (32 سنة) بنحت أسماء الزائرين على حجر الغرانيت الذي يستخدم كلافتة حجرية توضع على الفلل والمكاتب وذلك بأسعار رمزية.
وأوضح الدوسري أنه شارك في أكثر من مهرجان لأمانة منطقة الرياض لعرض منتجاته من اللافتات على الزائرين الذين أكد أن غالبيتهم من الأطباء والطلاب، مشيداً بدور أمانة منطقة الرياض بالاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين دائماً ما يبحثون عن الدعم والرعاية.
وأكد عبدالعزيز الذياب المشرف على معرض مركز المروة الترفيهي، أن المعرض شهد إقبالاً كثيفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعتبرون مهرجانات أمانة الرياض مناسبة لتجمعهم وتفاعلهم مع المجتمع، موضحاً أنه يستغل فترة إشرافه على المعرض في إمتاع الأطفال ورسم الفرحة على وجوههم بكتابة أسمائهم بالخط العربي على كارت خاص يحمل شعار أمانة منطقة الرياض.
أما المصور زياد الزايد فيوضح أنه أحضر الاستوديو الخاص به إلى معرض مركز المروة الترفيهي لالتقاط الصور الفوتوغرافية للأطفال بأسعار رمزية، مشيراً إلى أنه يقوم دائماً بالمشاركة مع زملائه وأصدقائه من ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة المهرجانات التي تنظمها أمانة منطقة الرياض.

تنفذها الشؤون النسوية في"المكافحة"

•الوطن بسواعد امرأة".. برامج متكاملة للتعريف بمخاطر المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/938477

الرياض - محمد الحيدر

أعدت إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات مجموعة من البرامج التوعوية تحت شعار"الوطن.. بسواعد امرأة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات" الذي يوافق يوم الخميس 26 يونية 2014م – 28 شعبان 1435هـ.

وتتضمن الخطة محاضرات ومعارض وحلقات نقاش وورش عمل التدريبية لمختلف القطاعات يتم من خلالها تقديم الرسالة التوعوية الوقائية.

إلى ذلك أوضحت مديرة إدارة الشؤون النسوية ب "مكافحة المخدرات" أمل بنت يوسف خاشقجي أن الإدارة نفذت عدداً من البرامج لهذا العام في مناطق المملكة بالتركيز على توعية العنصر النسائي، وتزويد الأخصائيات والمعلمات والمرشدات الطلابيات بالمعلومات الشاملة حول قضية المخدرات ومخاطرها على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية.. وضمن هذا التوجه تم تنفيذ برنامج وقائي في جامعات منطقة القصيم.

وغطت الفعاليات ثماني كليات في منطقة بريدة، والمليدة، وعنيزة، والأسياح، والمذنب، والرس. بالإضافة إلى عقد لقاء وحوار مفتوح عن الرحلة التوعوية النسائية بالمنطقة تم من خلاله مناقشة معوقات البرامج التوعوية النسائية واقتراح الحلول من خلال تجارب الجميع حيث حضر اللقاء ممثلات من مختلف القطاعات ذات العلاقة.

وأشادت وكيل عمادة شؤون الطلاب بأنشطة الطالبات بجامعة القصيم، الدكتورة أسماء العمرو، بالبرامج الوقائي وأوضحت أنه عندما تكون هناك شراكة بين مؤسسات المجتمع في العملية التوعوية الوقائية ويستشعرون أهمية القضية يكون النجاح حليفهم بإذن الله

من جانبها نوهت مديرة شعبة الشؤون الوقائية بإدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات، هناء بنت عبدالله الفريح بحسن استجابة أهالي القصيم للبرامج الوقائية وتفاعلهم معها.

شدد على منح الديوان الاستقلال المالي ليناسب توجه الدولة في الإصلاح الشامل

الشورى يطلب تقريراً عن الجهات التي تتجاهل ملاحظات المراقبة وكشف حجم مخالفاتها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/938494

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

من جديد يشكو ديوان المراقبة العامة في تقريره السنوي المرفوع إلى خادم الحرمين الشريفين الذي أحاله إلى مجلس الشورى لدراسته، عدم تعاون بعض الجهات الحكومية من الرد على الديوان والكشف عن الإجراءات التي اتخذتها لتحصيل المبالغ التي أبدى ملحوظات بشأنها.

وفي محاولة لردع الجهات التي تتجاهل الملاحظات الرقابية، طلبت اللجنة المالية بمجلس الشورى في توصياتها على التقرير السنوي للديوان عن العام المالي 341435، معلومات تفصيلية عن الجهات غير المتعاونة التي لا تلتزم بالرد على ملحوظات الديوان مع تحديد حجم ونوعية المخالفة، وتضمينها لتقارير الديوان المقبلة.

وفي تقرير يعرض للمناقشة في جلسة الشورى التي ستعقد غداً الاثنين، أكدت اللجنة استمرار تأخر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان في الرد على ملحوظاته وإيضاح الإجراءات التي اتخذتها لتحصيل المبالغ التي أبدى الديوان ملحوظات بشأنها.

ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها "الرياض" فقد بلغ عدد المخالفات المحالة لهيئة الرقابة والتحقيق خلال سنة التقرير 275 حالة، كما تم الرفع للمقام السامي عن 20 حالة.

توصية لامتداد الرقابة لتشمل استراتيجيات تطوير التعليم العالي والعام والقضاء والصحة

واوضحت مالية الشورى، خلو تقرير الديوان من المعلومات التفصيلية عن أسماء الجهات غير المتعاونة معه وأيضاً حجم ونوعية المخالفات المالية على كل جهة حكومية، وطالبت بالكشف عن كل هذ المعلومات ليتسنى للمجلس من خلال لجانه المختصة ممارسة دوره الرقابي على الجهات التي لديها مخالفات ولا تستجيب لملحوظات الديوان ومساءلة تلك الجهات.

وأوصت اللجنة على تقرير الديوان بأربع توصيات شددت فيها على توسيع نطاق الرقابة على الأداء لتشمل الخطط والبرامج والاستراتيجيات لجميع الجهات الحكومية للتحقق من ان تلك الجهات قد استخدمت الموارد المالية والبشرية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصادية.

وتأتي التوصية السابقة لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للديوان في تطبيق الرقابة على الأداء تنفيذاً للأمر السامي ليشمل نشاط الديوان رقابة أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدام تلك الجهات لمواردها بكفاءة اقتصادية وفعالية تامة والتحقق من نجاح تلك الجهات في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

وأشارت اللجنة إلى أهمية امتداد دور ديوان المراقبة العامة ليشمل مراقبة تنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجيات خاصة التي تترك انعكاسات كبيرة على رفاهية المواطن وخصصت لها الدولة اعتمادات مالية كبيرة ومنها على سبيل المثال مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام، وتطوير القضاء، واستراتيجية التعليم الجامعي للخمس والعشرين سنة القادمة حتى عام1450، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، وللصحة، وغيرها من الخطط والاستراتيجيات والبرامج.

وترى اللجنة تحقق الديوان من استخدام الجهات الحكومية للموارد المالية والبشرية المخصصة لتلك البرامج بأعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية وانجازها ضمن المدى الزمني المقرر لها مع تضمين تقارير الديوان المقبلة معلومات تفصيلية.
275 مخالفة في عام و41 جهة لم تنشئ وحدة للمراجعة و27 لم تفعّلها ولجنة عليا للحلول..!
وطالب مالية الشورى بتشكيل لجنة عليا لوضع حلول عاجلة لمعالجة المعوقات التي تحول دون إحداث أو تفعيل وحدات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة برقابة الديوان.
وأوضح التقرير أن 41 جهة حكومية لم تنشئ وحدات للمراجعة بحجة عدم اعتماد الوظائف اللازمة رغم طلبها في كل ميزانية، كما ان 27 جهة لم تفعل نشاطها من ضمن 92 جهة أنشأت وحدة للمراجعة الداخلية، ولأهمية الإسراع في إنشاء تلك الإدارات لممارسة دورها الرقابي فإن الأمر يتطلب إنشاء لجنة عليا لتحديد معوقات استكمال إنشاء إدارات المراجعة الداخلية ووضع الآليات التي تضمن إنشاء وتفعيل تلك الإدارات.
اللجنة المالية وبعد دراستها لتقرير ديوان المراقبة العامة، أكدت الحاجة الماسة إلى توفير الاستقلال المالي له أسوةً ببعض الأجهزة الرقابية في المملكة مثل هيئة مكافحة الفساد وكذلك الأجهزة الرقابية في دول العالم وتعزيزاً للكفاءة والمساءلة والشفافية، وأوصت بمنح الديوان الاستقلال المالي ليتناسب ذلك مع توجه الدولة نحو الإصلاح الشامل.
فقيه: الديوان ليس لديه حلول قسرية وتنفيذية لكنه يكشف عن الأخطاء ويشخص ويدل على العلاج
وبينت اللجنة أن المقصود بالاستقلال المالي منح الديوان صلاحية كاملة في إعداد ميزانيته واعتمادها مباشرة من السلطة العليا في الدولة دون أي تدخل من أي جهة وتنفيذ ومراقبة ميزانيته من قبل الديوان.
يذكر أن رئيس ديوان المراقبة العامة اسامة جعفر فقيه قد أكد للمجلس في الثالث والعشرين من شهر جمادى الأولى عام 1430 حينما أجاب على اسئلة بعض الأعضاء، أن اكتشاف الأخطاء والتجاوزات في الجهات الحكومية يعالج عن طريق المادة (16) من نظامه حيث يطلب من الجهة المعنية إجراء التحقيق اللازم وقال بان الديوان ليس لديه حلول قسرية وتنفيذية، لكنه يكشف الأخطاء ويشخص الحالة ويدل الجهات على العلاج، وفي رده على استمرار بعض الجهات في نفس المخالفات السابقة قال: إن الديوان يمنح فرصة للجهة لعرض وجهة نظرها، ويعذر الكثير من الجهات بالنظر لطبيعة عملها ومتطلباته لكن نطالب بالالتزام بالأنظمة ونتابع ذلك.

صحة مكة تدشن اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
اضغط هنا

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة
افتتح مساعد مدير الشؤون الصحية بمنطقة مكة للخدمات العلاجية الدكتور سري بن ابراهيم عسيري فعاليات اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية تحت شعار (التوحد.. قضية مجتمع) بحضور مدير عام الإدارة العامة لخدمات الحج والعمرة بوزارة الصحة الدكتور حسين غنام ومسؤولي الشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة وذلك بقاعة الاجتماعات بمستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة. من جهته قال المساعد العلاجي الدكتور سري عسيري خلال كلمته التي ألقاها: إننا حريصون على المشاركة في جميع المناسبات العالمية وما يصاحبها من إقامة معارض ومحاضرات واحتفالات تبرز الدور الكبير الذي تقوم به إدارة الخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى المرضى والمراجعين والتعريف بماهيّة الخدمة الاجتماعية والأدوار التي تقوم بها تجاه المرضى.
وأوضح الدكتور عسيري أن المناسبة تجمع سنوي للاختصاصيين الاجتماعيين حيث يعتبر دور الاختصاصي الاجتماعي الطبي مساهمًا وبناءً في تسهيل العملية العلاجية الى جانب الدور الوقائي والإنمائي من خلال البرامج المستهدفة للفئات المختلفة من المراجعين لمساعدتهم على التغلب على مشكلاتهم الصحية والاجتماعية وتحسين الحالة النفسية لفئة غالية على قلوبنا وهي فئة مرضى التوحد.

أهالي مصابي التوحد: أمير المدينة داوى أوجاع أطفالنا بمبنى ×نموذجي÷

•الاجتماعية" 44 حالة توحد بالمنطقة وجاري البحث عن مبنى مستأجر

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
اضغط هنا

أحمد السالم -إلهام محمود المدينة المنورة

عبّر عددٌ من أهالي وأسر أطفال مرضى التوحد بمنطقة المدينة المنورة عن عظيم شكرهم وامتنانهم لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة المدينة المنورة لموافقته الكريمة على مشروع إنشاء (مركز للتوحد) كونها ستساهم في تطوير وتكثيف الخدمات الشاملة التي تحتاجها فئة التوحد وأسرهم وتخفيف العبء المالي على أبنائهم ويأتي إنشاء مركز متكامل للتوحد بالمدينة بعد موافقة مجلس المنطقة والتي يترأسها صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة المنورة على التوصية بإنشاء مركز متكامل للتوحد بالمدينة وقال أهالي أسر التوحد: إن إنشاء المركز يأتي امتدادًا وشاهدًا آخر على اهتمام الدولة -حفظها الله- لرعاية وتأهيل أبنائنا من ذوي القدرات المحدودة ولتوفير طموحات وتطلعات أسر مرضى التوحد ليصبح هذا المركز علامة بارزة في العمل الخيري لهذة المنطقة، وقال ريان المحمدي والد الطفل التوحدي(يزيد) وهشام همام والد الطفلة جنى: نتقدم بالشكر لأميرنا المحبوب فيصل بن سلمان آل سعود -حفظه الله- على الموافقة السامية من سموه بإنشاء مركز للتوحد لـ أهالي المدينة واهتمامه لهذه الفئة والوقوف مع معاناتنا وهذا ليس بمستغرب على سموه وولاة أمرنا ونثني بالشكر والعرفان لمجلس المنطقة على مبادرتهم سائلين المولى بأن يوفق سموه ويسدد خطاه لما يحبه ويرضاه، أضاف أبوجنى: لم نتفاجأ من موافقة سمو الامير فيصل فهو سباق للخير ولدية رؤية واهتمام لأبناء هذه المنطقة.

اضطرابات التواصل

فيما ثمن طلال الحربي مختص في علاج اضطرابات التواصل باحث أكاديمي وعضو الجمعية السعودية لأمراض السمع والتخاطب وسالم رزق أخصائي نطق وتخاطب حرص سمو أمير منطقة المدينة على متابعة المشروعات بشتَّى أنواعها ومشروع إقامة مركز للتوحد من الصروح العملاقة التي تخدم مواطنين وزائرين مدينة المصطفى، كما عبرت (أم الطفلة منتهى)، (وأم الطفل أيمن)، (وأم الطفل حمزة) قائلات: نتوجه بالشكر والعرفان لسمو أمير منطقة المدينة المنورة الذي لمس حاجات فلذات أكبادنا الشديدة لمركز التوحد بالمدينة المنورة فكم عانينا لسنوات طوال وأرهقتنا مصاريفهم ولا نعرف لهم علة ولا علاج، فيما أعربت العنود أم الطفل (أحمد) و(أم الطفل عبدالمحسن) (وأم الطفل علاء) عن عظيم شكرهم وامتنانهم لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة على مباركته بالموافقة على توصية إنشاء مركز للتوحد حيث ستسهم هذه الموافقة الكريمة في إنشاء مشروع ضخم يخدم أهالي المنطقة وما جاورها لدفع عجلة التنمية، وقالت أم عبدالمحسن: إنه حلم طال انتظاره فالمراكز الخاصة مكلفة جدا تصل إلى 45، ألف في السنة.. بالإضافة أن لطفل التوحدي متطلبات كثيرة.. وعلاجات ومكملات، لا تتوفر في الخاص، وتضيف: ابني عبدالمحسن عمره 10 سنوات وغيره كثير من أبناء هذا الوطن الغالي يحتاجون إلى مثل هذه المشروعات الصحية ونادٍ ترفيهي فهم لديهم طاقه عالية، توافقها الرأي (أم الطفل علاء) وأشارت إلى استغلال الخاص لوضع أطفالنا حيث بلغت تكلفة جلسات

تعديل السلوك في المراكز الخاصة 1500 ريال لمدة 45 دقيقة فقط بمعدل 16 جلسة في الشهر مما أدى إلى تراكم الديون فشكرًا سمو الأمير وبارك الله فيكم فأنتم أهل الخير والعطاء..

نشر ثقافة صحة المسنين

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140523/Con20140523701283.htm

حسام كريدي (المدينة المنورة)
تنظم المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة ممثلة في إدارة الصحة العامة وبرعاية من مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله بن علي الطائفي مجموعة من البرامج الاحتفائية في المراكز الصحية بالمنطقة.
أوضحت ذلك استشاري طب الأسرة ومنسقة برنامج المسنين بالمنطقة الدكتورة هند بنت عبدالعزيز العماري، مضيفة إن هذه المناسبات تأتي بهدف نشر ثقافة رعاية صحة المسنين وتوفير الرعاية الصحية المتكاملة لهم وتحسين نوعية حياتهم وتسليط الضوء على تعزيز الصحة بالتشيخ النشط ليتمتعوا بالاستقلالية في نشاطاتهم اليومية وتعزيز النضرة الإيجابية للشيخوخة.
وذكرت العماري أن الفئات المستهدفة هم المسنون فوق 60 سنة وما قبل الـ60 إضافة إلى عائلات المسنين والعاملين في المجال الصحي من الأطباء والممرضين والصيادلة والمثقفين الصحيين والعاملين في المجال التعليمي وصانعي القرارات والجمعيات والمنظمات الصحية.

افتتاح ملتقى بصيرة الأول بسجن الدمام

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140523/Con20140523701164.htm

خالد البلاهدي (الدمام)
افتتح مدير السجون بالمنطقة الشرقية العميد سعد بن محمد العتيبي، ملتقى بصيرة الأول في سجن الدمام، وذلك بحضور مفتي المنطقة الشرقية الشيخ خلف المطلق وقاضي الاستئناف صالح اليوسف ورئيس المحكمة العامة بالخبر عقيل بن عبدالرزاق العقيل رئيس مجلس إدارة بصيرة ومدير الإدارة العامة لسجن الدمام العميد عبدالحميد بن حسين.
وبين العميد العتيبي أن وجود المكتب نعمة من نعم الله على المنطقة، داعيا إلى تكاتف الجهود في سبيل إنجاح مهمته.
من جهته، قال مدير عام المكتب أحمد الشهري، إن الملتقى هو باكورة الملتقيات التي ستقام في كافة سجون المنطقة الشرقية حيث تتنوع برامجها وفعالياتها لكافة النزلاء بما فيها سجون النساء والوافدين، مفيدا أن الملتقى يستمر لمدة خمسة أيام، ثلاثة للرجال ويوم للنساء ويوم للوافدين.

بدء تطبيق لائحة الجرائم الموجبة للتوقيف .. غداً

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 رجب 1435هـ - 24 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140524/Con20140524701485.htm

سعد القابوسي (جدة)

تبدأ الجهات الأمنية غد السبت، تطبيق لائحة الجرائم الكبيرة المقررة من قبل وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، مؤخرا، والتي شملت 20 جريمة موجبة للتوقيف. وكان وزير الداخلية وبناء على الصلاحيات المقررة بموجب المادة 112 من نظام الإجراءات الجزئية، التي تنص على تحديد الوزير بناء على توصية من رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ما يعد جرائم كبيرة موجبة للتوقيف.

فيما ترعى 85 من الأطفال المتسولين
"بر جدة" تسلم 14 طفلًا وطفلة لذويهم

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 رجب 1435هـ - 24 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140524/Con20140524701486.htm

عبدالمحسن السابطي (جدة)

أكملت جمعية البر بجدة، عملية تسليم 14 طفلا وطفلة لذويهم، في الوقت الذي تقدم فيه خدمات الرعاية لـ 85 طفلا وطفلة بمركز إيواء الأطفال المتسولين.

وتقدم الجمعية مختلف الخدمات التربوية والثقافية والترفيهية والصحية لنزلاء الدار من الجنسين، فضلا عن إشراكهم في البرامج والأنشطة المتنوعة والتي تشمل برامج حلقات تحفيظ القرآن الكريم، والأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية والتدريبية، واستضافة العلماء والدعاة وتعليم النزيلات من الفتيات على وجه الخصوص مهارات الخياطة والتطريز.

وأوضح مازن بن محمد بترجي رئيس مجلس إدارة جمعية البر بجدة، بأن المركز يعتبر أول مركز لإيواء الأطفال المتسولين على مستوى المملكة، ولا يزال يقدم خدمات الرعاية والإيواء للأطفال من الجنسين، مشيرا إلى أن المركز يهدف للحد من ظاهرة التسول حيث لا يقتصر دوره على إيواء هؤلاء الأطفال فقط وإنما يتعدى ذلك عبر تأهيلهم من جديد وتعليمهم القرآن الكريم وتوعيتهم وتوجيههم بكثير من المبادئ وتعريفهم بأن ما يقومون به خطأ كبير لا بد من تجنبه.

وبين بترجي بأن المركز يعمل بالتعاون مع الجهات الأمنية على إيداع الأطفال المتسولين إما لوجود آبائهم في إدارة الترحيل حتى يتم إنهاء إجراءات ترحيلهم مع ذويهم أو لحين إصدار إقامة نظامية بعد أن يتم سداد الغرامات المالية، حيث يتعهد الكفيل بعدم تكرار مهنة التسول لهؤلاء الأطفال، وتبدأ خدمات المركز منذ لحظة وصول الأطفال بتسجيل بياناتهم الشخصية وأرشفة معلوماتهم واستلام ما بحوزتهم من مبالغ مالية وعينية ووضعها في الأمانات وتبديل ملابسهم القديمة بأخرى جديدة؛ إضافة لإجراء فحص طبي شامل عليهم وإعداد تقرير طبي عن حالة كل طفل واتخاذ اللازم حيال ذلك.

"أواصر" تستكمل أوراق الأسر السعودية بالخارج

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140525/Con20140525701510.htm

نواف عافت (الرياض)

أكد لـ«عكاظ» رئيس الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية بالخارج (أواصر) الدكتور توفيق السويلم، أن الجمعية ستزور عدة دول في الأسبوع الحالي، منها: الأردن، لبنان، العراق، سوريا وفلسطين للاطمئنان على الجاليات السعودية هناك واستكمال أوراقها القانونية ودعمها ماديا ومعنويا، مشيرا إلى أن مجلس إدارة الجميعة يناقش خطة استيراتيجية ستجاز خلال شهرين من الآن، وأهم أهدافها إقامة برامج ونشاطات لخدمة الأسر السعودية المنضمة للجمعية وعددها 7 آلاف أسرة.

وأوضح السويلم، أنه تم اكتشاف عدد من السعوديات مسؤولات عن أسر بهذه الدول، ما يستدعي استكمال الأوراق القانونية لجميع أفراد هذه الأسر والمساهمة بدعمهم ماديا ومعنويا، مشيرا إلى أن الجمعية ستزور الدول الآسيوية والأوروبية بعد شهر رمضان المقبل، لحفظ حقوق السعوديات وإبعادهن عن الزيجات غير الناجحة بعيدا عن الوطن، مبينا أن مجلس إدارة الجمعية يعكف حاليا على وضع خطة لحملة توعية بأخطار الزواج العشوائي.

وأضاف «الجمعية لديها قسم نسائي مشرف على الحالات النسائية وتقوم بالزيارات داخل المملكة للأسر التي عادت من الغربة والتعرف على أوضاعها وحل مشاكلها».

11 توصية لتسريع البت في قضايا الموقوفين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140525/Con20140525701523.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

انتهت ورشة عمل نظمتها وزارة العدل في جدة إلى 11 توصية لتسريع محاكمة الموقوفين والبت في قضاياهم، وكذلك القضايا الأسرية ومواعيد الجلسات وإحضار الخصوم، سيتم رفعها إلى وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محد بن عبدالكريم العيسى، لاتخاذ اللازم حيالها، وذلك عقب تجربتها كنموذج في المحكمة العامة بجدة، ومن ثم تقييمها وتعميمها على كافة المحاكم.

وتضمنت التوصيات (التي تنفرد «عكاظ» بنشرها): الربط الإلكتروني بين جهات الاختصاص من خلال محضر مشترك يتم الرفع من خلاله للمركز الوطني للمعلومات لاعتماده، تشكيل لجنة في إعداد نقاط للنظر في إطلاق السجين في الحق الخاص من المحافظة والمحكمة، (إشكال: من له أمر إبعاد لا يمكن إخراجه بعد انتهاء الحق العام من أجل الحق الخاص، ويكون الحل بكتابة تعهد بالمراجعة من قبل المدعي بالحق الخاص ومن خلاله يسقط حقه ويطلق سراحه ويكون ذلك التعهد لدى القضية ابتداء لدى هيئة التحقيق والادعاء العام). كما أكدت التوصيات على التزام السجون بتزويد المحاكم بالسجناء الذين مضى عليهم أكثر من ستة أشهر ولم تتم محاكمتهم، ويتضمن ذلك اسم السجين ورقمه وتاريخه وتوقيفه ورقم الإحالة وتحديد عدد القضايا المقامة عليه، والتزامها كذلك باحضار هوية السجين أو بطاقة بديلة له مع التنبيه على أصحاب الفضيلة بأن تكون في المذكرة وأخرى في المعاملة، إيضاح اسم السجين وهويته حسب ماورد له من الجهات مع

التوصية بأن يوجد الاسم ابتداء من أول تسجيل له، على السجون عند إحضار السجناء للمحاكم إحضار النموذج المعروف لديها ويتم تعبئته من قبل ناظر الدعوى من حيث التمديد أو الإطلاق مع تفعيل المادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية لاطلاق السجناء بالكفالة، تشكيل لجنة عاجلة للنظر في القضايا المتعثرة للسجناء القدامى الذين لهم مدة طويلة ولم يفصل فيها، الطلب من المحافظات تعيين وتحديد الجهة التي تتولى البحث ممن لا يعرف محل إقامته أو عنوان معروف له، أن تكون إفادة البحث منتجة وتحدد مكان إقامته ولها أن تستعين بالجهات الأخرى، تزويد المحكمة بعدد من شرطة البحث الجنائي ومكافحة المخدرات للقيام بهذه المهمة.

كاميرات تخدش حياء النساء في محلات الأقمشة بالخميس

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140525/Con20140525701534.htm

خالد آل مريح (أبها)

لم تتوقع بعض المتسوقات في خميس مشيط، أن تكون من بين أرفف بعض المحلات كاميرات صغيرة تراقب كل صغيرة وكبيرة بالداخل، الأمر الذي اعتبره البعض منهن تلصصا عليهن، خاصة أنهن يبادرن بكشف جزئي للوجه لمعاينة المشتروات.

وطالب العديد من المواطنين بسرعة تدخل رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القيام بحملات مفاجئة ومصادرة الكاميرات صغيرة الحجم، التي انتشرت مؤخرا في عدد من محلات أقمشة النساء في محافظة خميس مشيط، باعتبارها دخيلة على مجتمعنا، وباتت تشكل خطرا كبيرا -حسب وصفهم- ولا بد من إيقافه على وجه السرعة، وفرض أقسى العقوبات بحق من تثبت إدانته. وأوضحوا أن نساءهم بتن يتهربن من محلات بيع الأقمشة في المحافظة والتي تكثر في بعضها كاميرات يتم تعليقها في الأسقف وبجوار مداخل المحلات دون حسيب أو رقيب من الجهات المختصة في حين تزداد مخاوف المتسوقات من هذه الإجراءات الغريبة.

وأشار كل من عبدالله أبودبيل وناصر الحوشي ومشبب بن لجهر ومحمد حسون وعبدالله الهاجري وسعد القرني وحمد الوثيني، إلى أن هذه الكاميرات تشكل خطرا كبيرا على النساء على وجه الخصوص ونحمل الجهات المختصة في بلدية المحافظة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السبب الرئيسي في انتشارها دون تحريك أي ساكن، نظرا لأن غالبية النساء على مختلف الأعمار السنية يقمن بكشف وجوههن خلال معاينتهن الملابس في غفلة عن الكاميرات التي تكون في وضع التشغيل دون أن تشعر النساء بها، والأولى من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن ينفذوا حملات واسعة على محلات النساء بين فترة وأخرى، وكشف المستور ومصادرة المخالفات وفرض عقوبات مادية والتحقيق مع القائمين عليها في تعاون مع بلدية المحافظة لإغلاقها على وجه السرعة ووضع حد لانتشارها والتشهير بأصحابها.

من جهته، قال الناطق الإعلامي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عسير الشيخ عوض الأسمري إن وضع الكاميرات في محلات النساء أمر مرفوض ومخالف وإذا ثبت ذلك فسيتم اتخاذ كافة الإجراءات النظامية.

جريمة "أبو ملعقة" تطرح التساؤلات عن ضعف مراكز التأهيل وتزايد الأمراض النفسية

المرضى نفسياً في الشوارع.. مجرمون تائهون أم ضحايا لإهمال المجتمع؟

لمصدر: جريدة سبق الجمعة 24 رجب 1435هـ - 23 مايو 2014م
http://sabq.org/aeQo5d

دعاء بهاء الدين، ريم سليمان- سبق- جدة:
أثارت حوادث اعتداء مرضى نفسياً على بعض الأشخاص في الشوارع، القلق والرعب في نفوس المجتمع، وبات هناك حالة من الفزع تجاه هؤلاء الذين يجوبون شوارع المملكة، وتتصاعد أعدادهم يوماً بعد اليوم،
وأشارت منظمة الصحة العالمية في إحصائية حديثة إلى أن المرضى نفسياً وعقلياً يُشكّلون أكثر من 20 % من سكان العالم، وثلث البشر مصابون بالقلق، وفي مدينة الرياض -حسب آخر إحصائية- ما يقارب العشرة آلاف مريض نفسياً يتجولون في شوارعها بلا رقيب ولا عناية. وعلى الرغم من وجود مستشفى للصحة النفسية في كل مدينة؛ إلا أنها غير كافية لاستيعاب الحالات الهائمة في الشوارع.
لا شك أن حوادث القتل الأخيرة تُعدّ سبباً لفتح ملف المرض النفسي من جديد، وخطورة وجود المرضى في الشوارع، ولعل السؤال المطروح الآن: "ماذا يحدث إذا لم يحصل هؤلاء المرضى على العلاج والرعاية اللازمة؟".

حوادث نادرة

قال لـ"سبق" مدير عام إدارة الصحة النفسية والخدمة الاجتماعية بوزارة الصحة الدكتور "عبدالحميد الحبيب": "إن المريض نفسياً مريض عادي ولا يمثل أي خطورة على المجتمع إلا في حالات نادرة، والحوادث متوقع حدوثها من أشخاص طبيعيين وليسوا مرضى نفسياً؛ لافتاً إلى أن الشرطة تستقبل عشرات البلاغات من أشخاص طبيعيين كل يوم".
ورداً على حادثة الرياض وما جاء بعدها من حوادث، قال: "تُعَدّ مثل تلك الحوادث نادرة وفردية؛ بيْد أنه يجب التعامل معها بجدية".
وأوضح أن البحث في الشوارع ليس من مسؤوليتنا أو مهامنا؛ بل مهمة الجهات الأمنية، بيد أنه علينا أن نتأكد من كون القائم بأي حادثة مريض نفسياً أم لا.
وأكد "الحبيب" أن هناك مراكز ودُوراً لاحتواء الحالات الموجودة في الشارع؛ ولكننا في حاجة ماسّة إلى زيادتها"؛ موضحاً أنه ليس كل حالة في الشارع "مريض نفسياً؛ فهناك مرضى في الشارع ولكنهم يحتاجون خدمات أخرى.

ظاهرة عالمية

وألقى مدير مستشفى الأمل للصحة النفسية في جدة الدكتور سهيل خان، مسؤولية وجود مرضى نفسياً في الشوارع على جهات متعددة؛ أهمها الصحة والشؤون الاجتماعية والجهات الحكومية؛ بَيْد أنه أوضح أنها ظاهرة عالمية موجودة في كل دول العالم.
وقال: "ليس من اختصاصي علاج المريض خارج المستشفى؛ فهناك جهات ناقلة عليها أن تنقل المريض النفسي إذا وُجد خطورة منه، وأوضح أن أغلب مرضى الـ"home less" مرضى مصابون بالفصام والاضطراب العقلي الذهاني المزمن، ويصعب على مستشفيات الصحة احتواء مئات من مرضى الفصام، وتوفير مكان لهم؛ مشيراً إلى أن نسبة بسيطة هي مَن تمثل الخطر.
ورأى "خان" أنه يجب القيام بلجان مشتركة من عدة جهات؛ لتقصّي هذه الظاهرة إحصائياً ووضع الخطط اللازمة لحلها.

عجز الخدمات
وأرجع استشاري الطب النفسي الدكتور محمد عبدالله شاووش، تشرد المرضى نفسياً في الشوارع إلى عجز الخدمات أمام واقع الأمراض النفسية، وسوء البرامج، وعدم وجود مراكز تأهيل نفسي في المملكة ودُور لإيواء الأمراض النفسية، لافتاً إلى أنه يؤدي لزيادة معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات، والاعتداءات المختلفة على المواطنين والممتلكات، وقال: "قد يتعدى ذلك إلى تحويل هؤلاء المرضى المتروكين إلى مشاريع فكرية منحرفة؛ كاستخدامهم وتوجيههم إلى الاتجاه المضاد للمجتمع والإرهاب والترويج".
وانتقد الخدمات النفسية في المملكة قائلاً: "إنها متواضعة كماً ونوعاً؛ فبرغم تزايد أعداد المرضى نفسياً؛ إلا أن الخدمات النفسية لا تزال كما هي منذ أكثر من 25 عاماً"، وقال: "لم يتم التوسعة في البرامج النفسية، ولا السعة السريرية، ولا بالمستشفيات النفسية، ومستشفيات علاج الإدمان"؛ لافتاً إلى أن مستشفيات الصحة النفسية تفتقر إلى المتطلبات الأساسية لتقديم الخدمة، كما تفتقر إلى اهتمام وزارة الصحة والمجتمع، والمتخصصين في هذا المجال.
وأضاف "شاووش"، أن برامج الوقاية النفسية لا تزال مغيّبة تماماً في الاستراتيجيات الصحية؛ مما يجعل الوضع النفسي لا يحظى بالاهتمام والتعامل مع عوامل الخطورة المبكرة؛ لافتاً إلى أن هذا يؤدي إلى زيادة نسبة الأمراض النفسية.
ورداً على سؤال حول عزوف بعض أطباء المرض النفسي، واستقالاتهم في بعض المناطق، أجاب: "شعور الأطباء بعدم الاهتمام بالتخصص؛ هو ما يُشعرهم بالدونية وعدم القدرة على تحقيق مطالب المرضى والمجتمع؛ مشيراً إلى تميز الأطباء الوافدين في الميزات المالية".
وطالب وزارة الصحة بتقييم الوضع بشكل علمي دقيق، والعمل على المحاور الصحية الثلاثة (الوقاية والعلاج والتأهيل)، وعمل استراتيجيات واضحة المعالم بناء على إحصائيات ومسح للأمراض النفسية، واعتماد ميزانية للتطوير من قِبَل المختصين داخل المملكة وخارجها.
وقال استشاري الطب النفسي: "لوكنت مكان الوزير؛ لوضعت الاهتمام بالصحة النفسية ضمن ملفات التغيير والتطوير"؛ مبيناً أن هناك مئات الآلاف من المرضى نفسياً، ومرضى الإدمان الذين يستحقون أن يعالجوا بمهنية وإنسانية وكرامة، كما تحدّث عن برامج التدريب في التخصصات النفسية، التي تحتاج إلى مراجعة حقيقية، وخطط مستقبلية لتقديم خدمات عالية.
وتابع: "يجب إعادة النظر في مخرجات الجامعة في تخصصات علم النفس والاجتماع"؛ لافتاً إلى ضعفها وعدم تلبيتها احتياجات السوق، وقال: "يُعتبر خريجو هذه التخصصات؛ بعيدين كل البعد عن تقديم خدمات تُلبّي حاجة المجتمع المرضى".
أشخاص عدوانيون
ولفت الكاتب "خالد السليمان" إلى أن هؤلاء المرضى خطر يمشي على قدمين، لم يكن ليمتلك حريته؛ متسائلاً: لماذا لا توجد برامج فاعلة لدى وزارة الصحة لعلاج المرضى نفسياً بدلاً من تركهم يهيمون على وجوههم في الطرقات؟ وماذا لو كانت مستشفى الأمل قادرة على احتجاز ومعالجة المدمنين الذين يتحولون تحت تأثير تعاطي المخدر أو ضغط عدم تعاطيه إلى أشخاص عدوانيين يهددون حياة القريب والبعيد؟
واسترجع "السليمان" حادثه مقتل العامل الهندي في أحد شوارع الرياض على يد مواطن ثلاثيني مدمن مخدرات ومضطرب نفسياً وصاحب سوابق، ولديه ملف لدى مستشفى الأمل، وقال: "إن العامل الهندي الذي كان يمارس عمله في بقالته؛ بكل براءة، أُزهقت روحه وسُلبت حياته على يد رجل غريب؛ لا يمتّ له بصلة تخيّله شيطاناً يجب القضاء عليه، وكان من الممكن أن يكون هذا الشيطان الخيالي أي واحد منا أو من فلذات أكبادنا يمشي في أمان الله؛ ليباغته رجل غريب بالذبح!".
وتساءل الكاتب: "من المسؤول؟ وعلى أي رقبة ستُعَلّق روح هذا العامل البريء الذي جاء لطلب لقمة العيش، فأعاده مجنون مدمن مطلق السراح إلى وطنه مكفناً؟!".
وأعرب في ختام حديثه عن قلقه؛ متسائلاً: "كم من مجنون مضطرب أو مدمن مستشر يسير بيننا، ويمكن أن يُباغتنا على غفلة من مؤسساتنا المسؤولة عن علاج المدمنين وحجز المجانين ومراقبة سلوكيات المضطربين؟!".
سلوكيات خاطئة
وأفاد أستاذ مشارك في علم الجريمة بكلية الملك فهد الأمنية الدكتور "صالح بن عبدالله الدبل" أن المشردين ليسوا نوعاً واحداً، وقال: "بعضهم يعاني مرضاً نفسياً، وآخرون مرضاً عقلياً، ومنهم من يفتقد المأوى"؛ لافتاً إلى أن عدداً منهم كانوا

يعملون في أعمال محترمة، وبارزين في أنشطة مختلفة؛ بيْد أنهم تعرّضوا لظروف معينة وصدمات نفسية جعلتهم مشردين، وأوضح أن بعضهم ليس مكانُهم الشارع؛ بل المصحات النفسية والعقلية.

وبسؤاله عن أخطارهم على المجتمع أجاب: "هذه الفئة تُمثّل خطراً على الأمن، ويروّعون الناس، ويرتكبون سلوكيات خاطئة، ويتحرشون بالنساء في الأسواق"؛ محذراً في الوقت نفسه من استغلال البعض لهم، وقال: "قد تتعرض هذه الفئة للاستغلال الأخلاقي والجنسي، والمالي، وفي تهريب المخدرات؛ تستغلهم عصابات في التسول؛ بل ويتطور الأمر إلى الاستغلال الفكري؛ فينساقون خلف سلوكيات خاطئة، ويرتكبون الجرائم دون أن يشعروا؛ نظراً لحاجاتهم المادية".

إيواء المشردين

ونبّه "الدبل" إلى أن وجود هذه الفئة طليقة بلا مأوى؛ يؤدي إلى ارتفاع معدل الجرائم في المجتمع، كما أنها قد تكون مصدراً لنشر الأمراض؛ لتنقلها بحُرّية بين المستشفيات والشوارع؛ لافتاً إلى أن وجودها يؤثر على الذوق العام، ويقلل من قيمة المجتمع.

وحمل كل الجهات في المجتمع مسؤولية تجاهل هذه الفئة، وقال: "هناك قصور في بعض الأنظمة التي تقدم الخدمة لهؤلاء؛ فهذه الفئة المريضة لا يمكن تركها بهذه الطريقة"؛ مقترحاً إنشاء جمعيات خيرية متخصصة في إيواء جميع الفئات المشردة في المجتمع تساعدهم وتعالجهم، وتقوّم سلوكهم؛ حتى يستقيموا في حياتهم.

وقال: "يجب وجود كوادر نفسية واجتماعية مؤهله في أماكن الإيواء"؛ مؤكداً دور المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال دعمها لهذه الجمعيات، وبإشراف الشؤون الاجتماعية.

وحدد خطوات التعامل مع هذه الفئة، وقال: "يجب احتواؤهم في دُور إيواء، ثم تقسيم حالاتهم نفسياً واجتماعياً، وتوجيههم للجهات المعنية، التي تعجز أحياناً عن استيعاب الجميع".

وطالب في ختام حديثه بالتوسع في إنشاء الدور الاجتماعية والعلاجية والنفسية؛ لاستيعاب هذه الفئة الوطنية من المجتمع التي تستحق الرعاية والتقويم.

الأهالي يناشدون أمير المنطقة بزيارتهم والوقوف على وضعهم بنفسه في القنفذة: قرى أضواؤها علب زيت الفرامل ومنازلها أخشابٌ وأعلاف

المصدر: جريدة سبق الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://sabq.org/Qjbgde

ياسر العتيبي- سبق- مكة المكرمة:

قرى البنان بالشعيرة والخريص والعبادلة الواقعة شرق مركز المظيلف التابع لمحافظة القنفذة التابعة لإمارة منطقة مكة المكرمة، قرى يعيش أهلها في ظروف معيشية صعبة جداً حيث لا يجدون أبسط مقومات الحياة. من لم ير بعينه حتماً لن يصدق أن يكون هذا الحال موجوداً في أرض من أراضي المملكة العربية السعودية، ولاغرابة، فقد صدمنا بما رأيناه.

فأهالي تلك القرى لا يملكون منازل تأويهم ويعيشون في عشش وأكواخ من الخشب يغطونها بالأعلاف ويسمونها "الصبل أو العريش"، نعم هذه الحقيقة المؤلمة التي أذهلت الجميع، بيوتهم عبارة عن أخشاب لا ترد الشمس وحرارتها عنهم، ولا ترد المطر وتسرب قطراته لداخلها.

أعداد قليلة منهم قاموا ببناء منازل شعبية بمساعدة بعض المحسنين، لكن بعضها لم يكتمل بناؤه والبعض الآخر لم تصله الكهرباء، تحملوا ديوناً مالية كثيرة، وبعضهم قام برهن بطاقة الضمان الاجتماعي الخاصة به لدى بعض التجار للحصول على قوته وقوت أهله.

مشاكل متعددة يتعرض لها أهالي تلك القرى، من ضمنها حالات الطلاق، حيث بالكاد ألا تمر أيام دون أن تقع قضية طلاق، وأرجع البعض السبب إلى انعدام البرامج التوعوية ما تسبب في حدوث العديد من المشاكل الاجتماعية، كما أنهم بحاجة ماسة إلى دورات علمية شرعية للنساء والرجال بشكلٍ مكثف، حيث يكثر لديهم الجهل بالعلوم الشرعية والفقهية.

"سبق" وقفت على تلك المأساة، ورصدت بالصور جميع جوانب حياة أهالي قرى البنان والخريص والعبادلة وجوانب القصور من بعض الجهات الحكومية والوزارات.

فمن جانب وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، لوحظ قصور كبير، بحيث لا يوجد لديهم مسجد يقيمون فيه الصلوات، بعد أن هجروا المسجد الذي تم إنشاؤه قديماً على نفقة أحد المحسنين قبل عقود من الزمن، لعدم وصول الكهرباء إليه، وبعد أن تهالكت أطرافه.

ولم تكلف وزارة الشؤون الاجتماعية نفسها بتكليف باحثيها للوصول إلى أهالي تلك القرى، ولم تعلم عنهم شيئاً، بل هم من يتحملون عناء الوصول لمكاتب الضمان الاجتماعي التي أعطت بعضهم وحرمت البعض الآخر.

وقامت شركة الكهرباء بإيصال التيار الكهربائي لعدد بسيط جداً، ممن لديهم منازل شعبية، علماً بأن درجات الحرارة تتجاوز 48 درجة مئوية في ذروة الصيف.

وتجاهلت وزارة النقل والمواصلات هذه القرى، حيث إن الطرق ترابية ولا يوجد بها سفلتة نهائياً، والطرق تكثر فيها الرمال وتكثر فيها "التغاريز -غوص إطارات السيارات في الرمال-.

واشتركت وزارة الشؤون البلدية والقروية مع سابقاتها من الوزارات في تجاهل احتياجات ومتطلبات هذه القرى، حيث لم تقم بإدراجها في مشاريعها على مستوى المنطقة، كما أنها لم تضع حاويات للنفايات بتلك القرى، وسيارات النظافة لا ترسل إليهم، كما هو الحال في بعض القرى التابعة لمحافظة القنفذة.

وبدت وزارة الصحة بأنها قد تكون هي الأنسب نوعاً ما، حيث يخدمهم مركز صحي، على بعد مسافة 10كيلومترات فقط ويتبع لمنطقة الباحة.

وزارة التربية والتعليم أوجدت مدرسة ابتدائية وحيدة للبنين، ومتهالكة ولا يكاد يصدق أنها مدرسة، وأن هناك طلاب يتعلمون فيها، مما كبد الأهالي معاناة إيصال أبنائهم وبناتهم إلى مدارس بعيدة عنهم.

"سبق" زارت أهالي قرية البنان وصادفت خلال زيارتها، وجود عزاء في القرية، بعد وفاة اثنين من أهالي القرية في حادث مروري، وقدمت واجب العزاء في مشهد غريب جداً، حيث أقيم العزاء في العراء، لعدم وجود مكان يستقبلون فيه المعزين، سوى أنهم قاموا باستئجار خيمة، ومولد كهربائي صغير، تناوب محاولة تشغيله عدد من أبناء القرية.

والتقت "سبق" عدداً من الأهالي واستمعت لهمومهم، حيث قال المواطن خيرالله العبدلي يسكن في قرية العبادلة: أنا رجل كبير في السن تجاوزت الثمانين عاماً وأسكن في منزل شعبي قديم ومتهالك وآيل للسقوط في أي وقتٍ، وبعض غرف منزلي مكشوفة بلا غطاء نهائياً، وما زال لدي الأمل في أن أعيش حياة كريمة أو أؤمن أهلي قبل وفاتي، وإيصال التيار الكهربائي عاجلاً لهم في هذا المنزل المتواضع.

ومن المشاهد التي رصدتها "سبق"، لدى المواطن العبدلي، هي عملية تبريد مياه الشرب، خصوصاً مع عدم وجود ثلاجة كهربائية لديه، بحيث يأخذ "جالون بلاستيك" ويتم تغليفه ب"خيشة أرز" ويقوم برشه من الخارج بالماء ويتم تعريضه للهواء حتى يصل لمرحلة محددة من التبريد، يستطيع معها قطع ظمأه.

ويلجأ هذا المسن وعدد من أهالي القرية لوضع كمية من الديزل أو القاز بداخل "علبة زيت فرامل"، يخرج منها قطعة قماشية يوقد في أعلاها بالكبريت وتضيء نوراً ضعيفاً يخالطه دخان أسود كثيف، وبالتأكيد أنه مضر بالصحة.

وفي قرية الخريص تسكن المواطنة حسنية حسن عبدالله السيد، وتعيش هماً من نوع آخر، فهذه المرأة لا تحمل أي وثيقة رسمية لإثبات هويتها سوى شهادة ميلاد صادرة من أحوال محافظة بلجرشي في عام 1401هـ، وهي مطلقة منذ عام 1413هـ، وبهذه المشكلة حرمت من الحصول على المساعدات الاجتماعية "على حد قولها" كالجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي.

"المواطنة حسنية" تسد رمق أبنائها عن طريق بيع مساويك الأراك، حيث تحفر تحت شجر الأراك حتى تستخرج المساويك وتبيعها لتصرف بها على نفسها وأولادها.

وحصلت "سبق" على خطاب من إحدى الجهات الحكومية، تطلب تكليف الفرق الميدانية للأحوال المدنية بزيارتها كون لاعائل لها، إلا أن ذلك لم يحدث.

وفي القرية نفسها يسكن المواطن بشير مشرف العبدلي، الذي يعول ثلاثة أبناء مرضى نفسيين ويحتاجون إلى رعاية طبية جيدة، ولديه بنت مطلقة، في عشة من الأخشاب لا تقيهم من حرارة الشمس وبرد الشتاء.

كما رصدت حالة صعبة لأرملة طاعنة في السن ومصابة بمرض السكر والضغط تدعى: متعبة سعيد أحمد العبدلي، اشتكت هي الأخرى من عدم وجود أجهزة تبريد لديها وعادة ما يتعرض دواؤها الشهري الذي تصرفه، لحرارة الشمس، وقالت مع ذلك مضطرة إلى استخدامه، على الرغم من أنه بما هو متعارف عليه طبياً أن هناك درجات حرارة معينة إذا تعرض لها بعض الأدوية قد يرجع بالضرر لمستخدمه.

وزادت "متعبة": فاعل خير أنشأ لي منزلاً شعبياً متواضعاً، لم تصله الكهرباء بسبب عدم وجود صك استحكام على المنزل، وأسكنه برفقة ابنتي المطلقة وأبنائها الستة!

واستطلعت "سبق" آراء أهالي تلك القرى، في حال تم إنشاء إسكان خيرية لهم هل سينقلون إليها؟، فرد الأغلبية منهم بأنه في حال سيتم بناء مساكن خيرية لهم فإن كل واحدٍ منهم يريد أن ينشأ له مسكناً في قريته، لأن كل واحدٍ منهم متمسك بمكانه ومكان أجداده، ولن ينتقل منه!

وقال عددٌ من الأهالي: لن نسامح أي مسؤول قصر في واجب من واجباته تجاهنا، خصوصاً أن خادم الحرمين الشريفين حملهم أمانة عظيمة، وهي خدمة المواطن وكل مسؤول يلقي القسم بين يدي الملك حفظه الله، ويرد عليهم: المواطن أولى مني وحق المواطن حق لي، فأين حقوقنا يا "مسؤولين".

وواصلوا حديثهم: نعلم أن الملك عبدالله حفظه الله لا يرضى لنا هذه الحياة، فهي حياة نكد وفقر وضنك، ولكنه لا يعلم بحالنا.

وزادوا: أملنا كبير في "صحيفة سبق" بإيصال معاناتنا وصوتنا للملك حفظه الله وكلنا نثق ونعلم أنه لن يتوانى في تكليف من يهمه الأمر بخدمتنا، فنحن نسمع عن مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي وأنها تبني مساكن للفقراء فأين هم عنا؟، بل نسمع بوزارة الإسكان والصندوق العقاري وأنهم يقرضون نصف مليون ريال، ونقول لهم ليتكم تقرضوننا خمسين ألف ريال فقط ولكم الشكر حينها.

وتوضح "سبق" أنها رصدت في تقريرها بعض الحالات وليس جميعها، كونها متشابهة وتتمثل في عدم وجود مساكن تكفل لهم العيشة الكريمة، وانعدام بعض الخدمات المرتبطة بوجود المساكن كالكهرباء وغيرها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"العمل": أسباب خارجية وداخلية وراء ارتفاع تكاليف الاستقدام

3 حالات تتيح الحسم من رواتب العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/25/article_851573.html

أيمن الرشيدان من الرياض

أتاحت لائحة عمالة الخدمة المنزلية ومن في حكمهم التي أقرها مجلس الوزراء، لصاحب العمل ثلاث حالات يتم بموجبها الحسم من راتب العمالة المنزلية، وبما لا يتجاوز مبلغ الحسم نصف الأجر وهي، تكاليف ما أتلفه عمدا أو إهمالا، أو سلفة حصل عليها من صاحب العمل، أو تنفيذ حكم قضائي أو قرار إداري صادر ضده، ما لم يكن قد نص في الحكم القضائي أو القرار الإداري أن الحسم يزيد على نصف الأجر.

بينما ألزمت اللائحة ـ التي حصلت "الاقتصادية" على نسخة منها ـ صاحب العمل بتقديم الرعاية الصحية للعامل المنزلي وفق الأنظمة والتعليمات النافذة في السعودية، كما نصت على أنه عند ترك عامل الخدمة المنزلية العمل، على صاحب العمل أن يبلغ أقرب مركز شرطة لمقر منزله، وعلى مركز الشرطة إبلاغ إدارة الجوازات بترك العامل العمل لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وإفادة مكتب العمل بذلك للتأكد من أنه ليس للعامل دعوى ضد صاحب العمل، أو لصاحب العمل دعوى ضد العامل، وعندما تكون هناك دعوى فعلى مكتب العمل إفادة إدارة الجوازات بذلك، وتزويد المبلغ بنسخة من بلاغ ترك العمل.

وأشارت اللائحة إلى أن عقد العمل بين الطرفين ينتهي بوفاة صاحب العمل أو العامل، وإن رغبت أسرة صاحب العمل في استمرار بقاء العامل فيتعين عليها مراجعة مكتب العمل لتصحيح اسم صاحب العمل.

في حين، أنه إذا انتهى العقد أو كان الفسخ من قبل صاحب العمل لسبب غير مشروع، أو من قبل العامل لسبب مشروع، يجب على صاحب العمل أن يتحمل دفع قيمة تذكرة السفر لإعادة العامل إلى بلده.
وتختص مكاتب العمل بتلقي الشكاوى، وضبط المخالفات التي تقع على عامل الخدمة المنزلية، وصاحب العمل وتقدم لائحة ادعاء ضدهما أو ضد أحدهما للجنة المنصوص عليها في اللائحة التي تفصل في الخلافات الناشئة.
يشار إلى أن مجلس الوزراء وافق في وقت سابق على لائحة عمالة الخدمة المنزلية أو من في حكمهم، على أن يكون التظلم من قرارات اللجان المنصوص عليها في المادة الحادية والعشرين من لائحة عمال الخدمة المنزلية أمام ديوان المظالم وفقا لنظامه، وذلك إلى حين مباشرة المحاكم العمالية اختصاصاتها.
وكانت وزارة العمل قد أطلقت الموقع الإلكتروني التوعوي لبرنامج العمالة المنزلية تحت مسمى "مساند"، الذي يهدف للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، وذلك وفقا لما ورد في لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، والتعريف بمزودي خدمة الاستقدام من مكاتب وشركات مرخص لها بمزاولة التوسط في الاستقدام.
كما يتيح موقع "مساند" للعمالة المنزلية وأصحاب العمل التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات، إضافة إلى توفير النماذج والمستندات المطلوبة مثل، طلب استقدام الأفراد، ونموذج الراتب، استمارة خروج وعودة، استمارة إصدار رخصة إقامة، وطلب إصدار رخصة قيادة. ويمكن الاطلاع على الموقع بزيارته على الرابط الإلكتروني أو الوصول إليه من خلال موقع وزارة العمل.
ومن المقرر، أن يتوسع موقع "مساند" ليقدم خدمة إمكانية تقييم مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية وفقا لرأي العملاء المتعاملين مع هذه المكاتب أو الشركات، كما تم تطوير مركز خدمة عملاء الوزارة (920001173) بثماني لغات، لتتمكن العمالة المنزلية من الاستفسار، والتعرف على واجباتها وحقوقها، والتبليغ عن أي ممارسات أو مخالفات قد تتعرض لها.

مجلس أعلى للأسرة.. حلم متى يتحقق؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/938472

د. هتون أجواد الفاسي

نشرت صحيفة المدينة الخميس الماضي (2014/5/22) تحقيقاً مطولاً حول عزم وزارة العدل استحداث مجلس أعلى للأسرة. ومضت تفصل فيه متفردة بهذا التحقيق الذي يعيد إلى الواجهة موضوع الحاجة إلى مجلس أعلى للأسرة يتولى توحيد الجهود المتصلة بالمرأة وحقوقها، وإيجاد المرجعية النظامية لذلك. وتعيد المدينة (جابر المالكي) هذا الموضوع اليوم بعد مرور عامين على ملتقى (القضايا الأسرية في المحاكم الشرعية رؤية مستقبلية) الذي عقد في أبريل 2012، حيث كانت أولى التوصيات التي دعت إليها وزارة العدل وبرعاية من معالي الوزير ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بالشراكة مع جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره ومؤسسة الملك خالد الخيرية ومؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية وجمعية النهضة النسائية وبرنامج الأمان الاسري الوطني وعدد من الباحثين والباحثات في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، هي تأسيس هذا المجلس لهذه الأسباب وبهذه الصورة: "إنشاء مجلس أعلى للأسرة في المملكة من أجل توحيد الجهود وإيجاد مرجعية نظامية تعنى بالبرامج التوعوية والعلاجية والتنموية التي تستهدف الأسرة وأفرادها في المجتمع السعودي".

ومنذ ذاك الوقت تمت بعض الخطوات في اتجاه إشراك المرأة في العمل القضائي لكنها لم تصل إلى مجلس الأسرة، وفي الواقع فإن الخطوات بطيئة جداً. وقد أحسنت المدينة بإثارته وربطه بال 350 وظيفة النسائية التي اعتمدتها وزارة العدل لأول مرة من خلال قسم نسوي مستقل في الوزارة لمساعدة المرأة قانونياً ونظامياً.

وقد أثيرت هذه التوصيات مرة أخرى في أسئلة مجلس الشورى أثناء عرض تقرير وزارة العدل في يناير 2014، لكن الوزارة لم تستطع التقدم إلا بمشروع إقرار البصمة لتغني عن المعرف المعوق لحقوق المرأة، مع أن إقرار البصمة كما نعلم لا يعني في جوهره حل مشكلة هوية المرأة والاعتراف بها وإنما خلق آلية إضافية للتحقق من هويتها. وأقر السماح للمرأة بالتقاضي في المحاكم، وهذه أيضاً خطوة مهمة تحسب للوزارة وإن تأخرت. كما صدر قرار وزاري بإنشاء مكاتب للخدمة الاجتماعية في جميع محاكم المملكة للقيام بدراسة المشكلات الأسرية والاجتماعية وتقديم المشورة المتخصصة لأصحاب الفضيلة القضاة في جميع القضايا الاجتماعية والأسرية التي ترد للمحاكم. لكن كما نعلم فإن غالبية هذه القرارات ما زالت في صدد التنفيذ ولم تنفذ بشكلها الكامل بعد.

وبالعودة إلى المجلس الأعلى للأسرة، فإن هذا مشروع ومقترح تعود المطالبة به إلى أوائل الألفية إن لم تسبقها. وقد سبق ونشرت هذا المطلب المقدم من أكثر من ثلاثمئة سيدة سعودية في مقال نشرته الاقتصادية في (2006/1/3) (إنشاء مجلس أعلى للمرأة مرتبط بالمقام السامي يكون حلقة الوصل بين المجتمع النسائي وإدارات الدولة، يشرف على تطبيق قرارات الدولة الخاصة بالمرأة، ويشارك في شؤون الدولة في ضوء التطورات الحديثة واستناداً إلى النصوص الشرعية المثبتة) وإن كنا آنذاك نربط تأسيس مجلس كهذا بالمقام السامي مباشرة لتفادي البيروقراطية المعهودة لاسيما عندما تتناول القضية "نساء".

ثم تُقره الوزارة في توصيتها من عامين، ومرة أخرى أمام مجلس الشورى حيث أوضحت أنها قامت بوضع دراسة لإنشاء وكالة في وزارة العدل تسمى (وكالة الوزارة لشؤون الأسرة)، وقد تم الرفع بهذا المقترح للمقام السامي لإقراره، وقد تم الرد من قبل لجنة الوزارة أو (اللجنة الوزارية) في مجلس الوزراء بأهمية هذا المشروع، وتم توجيه الوزارة بدراسة إمكانية تضمينه في هيكل الوزارة النهائي، والذي سوف يرفع به منتصف العام القادم.

وهذه أخبار تسر، فربط فكرة المجلس بوزارة العدل قد يكون خطوة أولية كوكالة لكن هذا لن يغني عن الحاجة لمجلس أعلى للأسرة يوازي المؤسسات والمجالس المماثلة في دول الخليج الأخرى والتي تعد المرجع النظامي لكل ما يتعلق بشؤون الأسرة وقوانينها وأنظمتها ومشاكلها واحتياجاتها داخلياً وخارجياً. فالأنظمة المتعلقة بالمرأة تتوزعها حالياً الوزارات بشكل يحمل كثيراً من الأحيان التناقض والتضارب ويترك المرأة دوماً في حالة من الحاجة والضعف. وغني عن التذكير بضرورة أن يتكون هذا المجلس سواء على المستوى العالي، أو الوزاري بمشاركة النساء الكفؤات المتخصصات في الشؤون الاجتماعية/ الاقتصادية/ القانونية/ التربوية الخاصة بالمرأة وأن تمنح لها الصلاحيات الموازية للمجالس المماثلة والمبنية على الخبرة لا على المعرفة العائلية.

عن قضايا الخادمات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140525/Con20140525701605.htm

إبراهيم إسماعيل كتبي

هموم وقضايا العمالة المنزلية، وخصوصا الخادمات، لا تنتهي ولا تستقر رغم ما شهده هذا القطاع المهم في حياتنا من هزات ومشكلات وحوادث مزعجة، وآخرها ما تردد على نطاق واسع عبر الإنترنت وفوضى شبكات التواصل الافتراضي من قيام مواطنة بإلقاء الماء المغلي على خادمة فلبينية، وتحرير المجني عليها بلاغا بالواقعة، وطار الخبر إلى الإعلام وصحف أجنبية.

نعرف أن مشكلات الخادمات هي الأكثر بين قضايا العمالة المنزلية في حجمها وتعقيداتها، بحكم وجود الخادمة بين أفراد الأسرة على مدار الساعة، ووجود من لا يحسن التعامل من الطرفين. لكن هناك جانبا آخر يتعلق بمستجدات سوق العمالة المنزلية، خصوصا العقد الأخير من حيث الراتب وساعات العمل وبنود كثيرة نظمت مهام وحقوق الخادمة، وتوقيع رب الأسرة على العقد كإقرار بالالتزام.

هذه الاتفاقات الجديدة جاءت بعد أزمات معقدة ومزمنة وقرارات متبادلة من الجهات المعنية بالمملكة بالوقف المؤقت للاستقدام، مقابل قرارات من دول كإندونيسيا والفلبين بوقف مؤقت لتصدير عمالتها، ومفاوضات ماراثونية وزيارات مكوكية لوفود ومسؤولين، وأيامها سمعنا تصريحات من البعض عندنا، بأننا الأقوى في موقفنا وشروطنا لتنظيم السوق وحق المواطن المستقدم ومصالحه، وأن تلك الدول وعمالتها واقتصادها هم (الخسرانين).. كما أشبعنا خبراء الاستقدام وعمالقته في السوق بكلام (لا يقدم ولا يؤخر)، وفي النهاية وجد المواطن نفسه أمام واقع جديد يكلفه 1500 ريال راتب الخادمة مع إجازة أسبوعية، ومضاعفة تكاليف الاستقدام نحو 100%، ثم ما يسمى العقد المفتوح للعمالة الفلبينية الذي يصل بالراتب إلى 1900 ريال شهريا بدون إجازة أسبوعية، وطبعا حق السكن مع الأسرة والغذاء والعلاج وغير ذلك من أمور أصبحت شروطا ملزمة وإلا ففسخ العقد أو التقاضي.

يعني ـ ببساطة ـ انتهت الأزمة على حساب المواطن بنجاح تلك الدول في تنفيذ شروطها وتحقيق كل ما طلبته (على الخشم)؛ لأنه بدون العمالة الفلبينية والإندونيسية يدخل هذا القطاع في نفق صعب، وهذا لا يعني أن تلك العمالة لا تستحق المزايا، فالمسألة عرض وطلب، لكننا ـ كمجتمع ـ لا نستطيع صبرا على حاجتنا، بينما الآخرون يصبرون ويقررون ويضمنون حقوقهم في سوق يستوعب أكثر من مليون عامل وعاملة منزلية، والإنفاق عليه يقدر بعشرات المليارات سنويا، وبحسبة بسيطة يقدر الخبراء فارق زيادة الرواتب بنحو 7 مليارات ريال، هي عبء إضافي على الأسر، خصوصا متوسطي الدخل. ورغم ذلك هل يستقر السوق؟!.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سن التقاعد .. وتصحيح مخرجات التعليم والتدريب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/25/article_851602.html

د. أمين ساعاتي

تعتبر سن التقاعد من الموضوعات المطروحة للنقاش في كل المجتمعات الإنسانية، وسن التقاعد تحكمها ظروف كل دولة، ولذلك تختلف سن التقاعد من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تذهب إلى التبكير بالتقاعد عند سن الـ 60 سنة، بينما دول أخرى تذهب إلى أعلى من ذلك وتحدد سن التقاعد عند الـ 70 خريفاً.

أمّا الجديد فهو أن بعض الدول اتجهت إلى إلغاء سن التقاعد وتركت التقاعد دون سقف، وقالت إن صحة وقدرة الشخص هي التي تحدد موعد التقاعد والخلود إلى الراحة، والقاعدة هي طالما أن المواطن قادر وراغب في العمل فإن كفاءته وخبراته هي التي تحكم استمراره أو تقاعده.

وفي المجمل فإن سن التقاعد تحكمها أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، فالدول التي تعاني البطالة، فإنها تأخذ بمبدأ التبكير بالتقاعد، أكثر من ذلك فإن الدول التي تعاني البطالة تذهب إلى تشجيع مواطنيها على التقاعد المبكر، ومعظم الدول النامية تأخذ بهذا المبدأ، لأنها تعاني ارتفاعا حادا في معدلات البطالة، بينما الدول الاسكندنافية التي غابت الخصوبة عند مواطنيها وغابت الولادات وانخفضت معدلات المواليد وأصبحت أغلبية الناس من الكهول، هذه الدول ألغت سن التقاعد وأعطت للإنسان حق الاعتزال عن العمل عند الضرورة الصحية.

نحن في المملكة العربية السعودية نمر حالياً بظروف اقتصادية واجتماعية تستدعي إعادة النظر في سن التقاعد، فالمعطيات الاقتصادية والسياسية تستوجب رفع سن التقاعد إلى أعلى من 60 سنة، وهناك أسباب موضوعية لرفع سن التقاعد.

إن المجتمع السعودي لا يعاني البطالة بشكلها الحاد الذي نعرفه في كثير من الدول النامية، وإنما يعاني عيوبا هيكلية في الموارد البشرية، بمعنى أن الطلب على العمالة الفنية مرتفع جداً، بينما العرض غائب وشحيح للغاية، كذلك فإن الطلب على العمالة الحرفية مرتفع جداً، بينما العرض منخفض للغاية، يقابل ذلك عرض هائل من العمالة السعودية التي تمتهن الوظائف الكتابية البسيطة يقابلها طلب محدود وقليل للغاية، ونتيجة لهذا الخلل في هيكل العمالة اتجه رجال وسيدات الأعمال إلى استقدام العمالة من الخارج التي تجاوزت الملايين من كل حدب وصوب.

إذن المطلوب -ونحن نبحث سن التقاعد- أن نصحح مخرجات التعليم والتدريب، بحيث نخرج الشباب والشابات الذين يطلبهم سوق العمل السعودي، ونبتعد عن تخريج الطلاب والطالبات الذين لا يحتاج إليهم سوق العمل السعودي.

إن الحوارات التي تدور في هذه الأيام حول سن التقاعد تستهدف التوصل إلى حل وسط، أي تتجه إلى رفع سن التقاعد إلى 65 سنة أو 62 سنة بدلاً من الإبقاء على 60 سنة.

ونعرف جميعاً أن متوسط عمر الإنسان السعودي لم يعد عند 65 سنة، بل أصبح -وفقاً لإحصاءات غير رسمية- عند 74 سنة، وهذا عامل من العوامل التي تشجع على رفع سن التقاعد إلى 65 سنة على أقل تقدير.

محافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد الخراشي يقول إن المؤسسة تدرس رفع سن التقاعد لموظفي الدولة من 60 عاماً هجرياً إلى 65 عاماً هجرياً، معللاً بأن 60 عاماً هجريا تعني 58 عاماً ميلاديا، أكثر من هذا فإن نائب محافظ المؤسسة العامة للتقاعد عبد الله العجاجي يقول إن المؤسسة رفعت إلى المقام السامي دراسة حول وجود مؤشرات خطيرة عن تدهور الوضع المالي لمؤسسة التقاعد، وقال إن الاشتراكات أصبحت لا تغطي المعاشات التي تصرف لحساب المتقاعدين العسكريين، ما اضطر إلى صرف الاشتراكات من حساب الاستثمارات، مؤكداً أن المؤسسة ستضطر أيضاً إلى تسييل بعض الأصول، ثم أشار إلى أن حساب المتقاعدين المدنيين أكثر أماناً في الوقت الحالي من العسكريين، ولكنه لم ينف عن حساب المتقاعدين المدنيين احتمالات تعرضه لأزمة مماثلة كتلك الأزمة التي يتعرض لها حالياً حساب المتقاعدين العسكريين.

وإزاء هاتين المشكلتين، مشكلة الاختلال في هيكل القوى العاملة، وبين قصور تدفقات المتقاعدين، فإن رفع سن التقاعد بات ضرورياً بكل المقاييس.

وفي ضوء ذلك فإن مجلس الشورى تداول هذا الموضوع المهم وأصدر توصية بدراسة رفع سن التقاعد إلى 62 سنة بدلاً من 60 سنة، وأتصور أن مجلس الشورى في أمس الحاجة إلى دراسة رفع سن التقاعد إلى 65 وليس 62 سنة، لأن 60 عاماً هجريا تعني 58 عاماً ميلاديا وفقاً للتصريح الذي أدلى به محمد الخراشي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد.

إن المشكلة التي تمر بها المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ضخمة وليست بسيطة، لأن عدم قدرة المؤسستين على صرف معاشات التقاعد -لا سمح الله- يتسبب في كارثة تجتاح هؤلاء الذين يعيشون على عوائدهم التقاعدية.

وإزاء مناقشة قضية رفع سن التقاعد، فإن المطلوب من المؤسسة العامة للتقاعد أن تجري دراسة علمية تتناول فيه الأسباب الموضوعية لرفع سن التقاعد إلى 65 سنة، مع ضرورة أن تحدد الدراسة حجم الوفورات التي يمكن أن تتمخض عن رفع سن التقاعد إلى 65 سنة.

ونحن في انتظار هذه الدراسة نتمنى أن يصل -من ناحيته- مجلس الشورى إلى قرار يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الوطن وتمر بها المنطقة برمتها.

دعا للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2139

المؤتمر الإقليمي لحقوق الإنسان يطالب بتخفيف معاناة الشعب السوري

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 رجب 1435هـ - 24 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/938288

القاهرة - مكتب الرياض - سباعي إبراهيم

طالب المؤتمر الإقليمي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها "حقوق الإنسان في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية" بضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2139 لتخفيف معاناة الشعب السوري والسماح الفوري لوصول المساعدات الإنسانية السريعة والآمنة ودون عوائق بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، بحيث يتسنى للمجتمع الدولي والدول المانحة تقديم المساعدات الضرورية وتمكين الدول والمجتمعات المضيفة من تحمل أعباء استضافة اللاجئين السوريين. وعبر المؤتمر في البيان الختامي الصادر في نهاية أعماله بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية عن القلق العميق لتفاقم الأزمة الإنسانية للاجئين والنازحين والمهاجرين في الدول العربية، خاصة اللاجئين السوريين نتيجة تصاعد أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري وعدد من الجماعات المسلحة.

وحث المؤتمر جميع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان وكذلك الهيئات الدولية على الضغط على إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بوقف الانتهاكات الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني، والتحرك لضمان احترام إسرائيل لاتفاقيات جنيف الأربعة واحترام التزاماتها الدولية طبقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك تكثيف الأنشطة والفعاليات بمناسبة السنة الدولية للأمم المتحدة للتضامن مع الشعب الفلسطيني (2014). وأشاد المؤتمر بدور المدافعين عن حقوق الإنسان، رجالا ونساء، وكذلك بدور منظمات المجتمع المدني وتشجيع الدول العربية على التعامل معهم بايجابية والاعتراف بجهودهم في نشر الوعي بحقوق الإنسان والتنبيه للانتهاكات التي تقع على الأفراد في هذه الدول وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتوفير الضمانات القانونية لحمايتهم.

ورحب المؤتمر بعرض مشروعي: الاتفاقية العربية لترتيب أوضاع اللاجئين في الدول العربية، والإعلان العربي للمدافعين عن حقوق الإنسان على اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، ودعوة اللجنة للحرص على أن يكون مضمون هاتين الوثيقتين متماشيا مع المعايير الدولية في هذا المجال.

كاريكاتير

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م

http://www.alyaum.com/News/art/141044.html

الجزيرة AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 26 رجب 1435هـ - 25 مايو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140525/cartoon.htm?car=mn